

اسْتِزْرَاكَاتٌ وَمُلاحِظَاتٌ

حَوْلَ كَثِيرٍ

مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الذِّكْوَرُ الْكَرِيمُ الْعُمَرِيُّ

مِنَ الْأَخْطَاءِ الْفَاحِشَةِ الْقَبِيحَةِ

فِي كِتَابِهِ الْمُرْعُوبِ:

(السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ الصَّحِيحَةُ)

تَأَلِيفُ

عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ جَبِيئِ اللَّهِ السَّنْدِيِّ

تَزِيْلُ الْمَدِيْنَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ
عَلَى صَاحِبَيْهَا الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ

ويكتبون فيما لا يعرفون

ليس كتاب

(السيرة النبوية الصحيحة)

محاولة لتطبيق قواعد المحدثين

في

نقد روايات السيرة النبوية

كما زعم صاحبه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

أما بعد : فهذه بعض الملاحظات الضرورية على كتاب
﴿ السيرة النبوية الصحيحة ﴾ للأخ الدكتور أكرم ضياء العمري
هداه الله للحق والصواب .

وقبل أن أشرع في هذه الملاحظات على كتابه المذكور أحبّ أن
أنقل شيئاً مهماً في هذا الباب المهمّ العظيم من كلام السلف رحمهم
الله تعالى ، لكي يكون هذا الباب مقدّمة أساسية لما سوف أظهر
من تلك الملاحظات الأساسية ، حتى يكون هذا الأمر واضحاً بيّناً
مفصّلاً أمام جميع الدارسين والمحققين اليوم وقد غفل بعضهم أو
أكثرهم عن هذا الشأن ، فلا ذنب للأخ العزيز الدكتور أكرم ، ولا
حرج عليه إن شاء الله تعالى في ضوء هذه المقدمة المشار إليها ؛
لجهله ، وبعده عن علم السنة النبوية ، وسيرته العطرة ، وبحسن ظنه
بما وجدته واطلع عليه من آراء وأفكار عصرية ، نحو هذا الموضوع
الخطير الهام في مجتمعه العصري ، دون أن يرجع إلى مصادر

موثوقة ، ولم يكن يعلم عن كيفية استعمالها ، فضلاً عن دراستها والتعمق فيها متناً وإسناداً وعللاً وشذوذاً ، أو صحة أو ضعفاً ، أو الاطلاع الواسع على متون السيرة وعلى زياداتها في مختلف المصادر الموثوقة لدى الأولين والآخرين من السلف الصالح رحمهم الله تعالى ، ودون أن يكون من فرسان هذا الميدان الفسيح سنة وسيرة ، ودون أن يكون عنده علم بعلم الأسانيد الصحيحة والحسنة والضعيفة ، والتي يحتمل ضعفها حسب نظام الدراية والرواية لدى المحدثين .

ولقد أقحم نفسه في هذا العلم الشريف ظلماً وعدواناً على الحقائق الناصعة المبينة الواضحة المدونة تدويناً مثالياً في سجلات ودفاتر رفيعة يلمع فيها النور والبرهان ، والدليل الساطع على مرّ الأزمان وكرّ الدهور ، و "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" ، فحسبنا الله ونعم الوكيل ، وإنا لله وإنا إليه راجعون ، كما سوف تجد ذلك واضحاً جلياً في هذه العجالة السريعة إن شاء الله تعالى ، وسوف تجد فيما بعد - بمشيئة الله - تفصيل ذلك الادعاء في عرض شامل دقيق لكتابه : السيرة النبوية الصحيحة ((المزعومة)) ، مع الرد عليه ؛ لكي يوقف قلمه السريع المرتجل ؛ لئلا يُفسد الضمائر والأرواح والقلوب ، ويُبعد المسلمين عما كان عليه السلف من النقاء والطهارة ، والصدق والعدل والإنصاف ، والعلم النافع والعمل الصالح ، فارجع إلى المقدمة .

(كلمة لا بد منها)

إن هذه المقدمة أساسية ومهمة إن شاء الله تعالى في نظر السلف الصالح رحمهم الله تعالى ، الذين جمعوا ورووا هذه العلوم الواسعة والغائية ، ونقلوها بالدقة والأمانة للمتأخرين لئلا يقعوا في الأخطاء الجسيمة ، في جميع ما يحتاجون إليه من هذه الثروة العلمية الهائلة المروية والمسموعة والمضبوطة ؛ من حديث نبوي شريف ، وسيرة نبوية عطرة ، ومغازي ، ومناقب ، وفضائل ، ومعجزات ، وآداب ، وأخلاق ، وما أخرج به عليه الصلاة والسلام من أخبار الماضين ، وما جرى لهم من أقوامهم من الأذى وغير ذلك ، وما سوف يقع فيما بعد من الحوادث الخطيرة التي تتمثل من الرقاق ، والقدر ، والفتن ، وغيرها من الأمور الهامة التي أخبر عنها رسول الله ﷺ وعن وقوعها ؛ كل ذلك مروى ومسموع بالدقة المتناهية ، كل حسب شروطه التي اشترطها في تأليفه ، وذاك كله دين ، وعرفان ، وعقيدة ، وزهد ، وحكم ، وتشريع ، وخلق ، وسلوك ، وعبادة ، ومعاملة ، وغيرها من الأمور السامية . وبهذه الأمور السامية وغيرها التي تحتاج إليها الإنسانية وغيرها من الكائنات الحية وغيرها ، مسموعة ، ومروية ، وكاملة ، ومكملة تماماً بلا نقص ، ولا زيادة ، ولا شطط ، والتي لم تخلق في عهده ﷺ ، ولم تظهر ،

فإنَّ حكم هذه الأشياء الجديدة المحدثة لموجود ، وواضح ، ويين في هذا التراث الخالد العظيم ، النبوي الشريف ، بنص ، وظاهر ، وإشارة لاختفاء فيه أبداً في أنظار علمية صحيحة إذا كان المنهج العلمي الصحيح مطبقاً في جميع الجوانب ؛ عقيدة ، وعبادة ، وخلقاً ، واقتصاداً ، ومعاملة ، وغيرها من الجوانب .

وهكذا ما يتعلق بأصحابه الكرام رضي الله عنهم أجمعين الذين تلقوا هذا العلم والنور والبرهان عن نبيهم عليه الصلاة والسلام بالوفاء والتمام ، لم يضع منه شيء أبداً ، وذلك بوعد الله تعالى الكريم بحفظ هذا الدين الحنيف .

وهكذا تلقى التابعون الكرام هذا المبدأ الإيماني الكليل عن أصحاب النبي ﷺ مع ظهور تلك الفتن المظلمة التي كانت سبباً أساسياً في وضع قواعد الجرح والتعديل على يد هؤلاء النقاد الأجداد الذين شهد لهم الأخيار الأبرار بالأمانة ، والصدق ، والوفاء ، والعدل ، والإنصاف ، والعلم ، والبصيرة الفذة النادرة .

ثم روي هذا التراث الخالد النبوي الشريف برواية فذة نادرة لم تكن عليها الإنسانية من قبل في الأمم الماضية أبداً ، مع تلك القواعد الأساسية ، والثوابت الراسخة التي كان ظهورها بهذه الصفة العلمية الدقيقة معجزة لرسول الله ﷺ ، وكيف لا ؟ وقد وعده ربه جلّ وعلا في كتابه الكريم في عدة مواضع بحفظ دينه الإسلامي الحنيف ، وقد وعده بتفصيل هذا الكتاب الكريم تفصيلاً علمياً

دقيقاً للغاية في مواضع عديدة من كتابه الحكيم ، وفي سنته عليه الصلاة والسلام الصحيحة .

وإذا جئتُ أفصّل هذا الموضوع بالدقة والأمانة ، مع ذكر تلك المؤلفات الرفيعة الدقيقة في جميع العلوم الوسائية والغائية التي وصلت إلينا عن هؤلاء الأسلاف رحمهم الله تعالى ، فلم يكن لي ما سوف أجمعه من أسماء تلك الكتب الوسائية والغائية إلا نذر يسير جداً ، ومع وجود هذا التراث الخالد العظيم الذي تحتاج إليه الكائنات كلها ، حية أو غيرها ، فهو موجود الآن ، وسوف يوجد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها إن شاء الله تعالى . وهذا أمرٌ معروفٌ ، ومعلومٌ ، لا يجهره إلا من كان بعيداً جداً عن العلم ، والتاريخ ، والحق ، والإنصاف .

وكيف لا يكون ذلك كذلك ، ونبوة محمد ﷺ ، ورسالته خالدة إلى يوم القيامة ، وما جاء فيها من أحكام ، وعبادة ، وسلوك ، وعقيدة ، وغيرها من الأشياء الهامة ؛ ومنها سيرته ، وأخلاقه ، ومعجزاته ثابتة ثبوتاً علمياً ، وقد طبّقت على جميعها تلك القواعد والقوانين التي وضعت بممارسة علمية نادرة فذة في إثباتها ، وإحكامها ، وإظهارها أمام الكائنات كلها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . فكيف يُزعم الآن تطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية الشريفة ؟ ! والسيرة النبوية جزءٌ من السنة

النبوية الشريفة ، وقد جُمعت السيرة ، ورُويت ، وضُبطت ، وأُحكمت أصولها وأساساتها في كلّ كتابٍ رُوي وسُمع على يد هؤلاء الأَخيار الأَجداد النقاد ، وعلى رأسهم الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، المولود سنة ١٩٣ هـ ، والمتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، وقد اشتمل جامعُه الصحيح على ثمانية أقسام من الحديث النبوي الشريف ، كما هو معلوم ، ومعروف لدى أهل العلم اليوم ، وكلّه حديث بدون شك ولا شبهة ، وإِنما تنوع هذا الحديث النبوي الشريف عند أهل الجوامع ، وهو كالآتي :

﴿١﴾ - أحاديث الإيمان ، وهو العقيدة .

﴿٢﴾ - العلم .

﴿٣﴾ - الأحكام .

﴿٤﴾ - الرقاق والزهد .

﴿٥﴾ - التفسير .

﴿٦﴾ - التاريخ والسير ، وهو المغازي .

﴿٧﴾ - الفتن .

﴿٨﴾ - المناقب والفضائل .

وإنّ هناك مواضع كثيرة جداً ، وهي تتداخل بعضها في البعض

الآخر .

وهكذا الإمام أبو عيسى الترمذي في جامعه ؛ جمع وروى هذه الأقسام الثمانية ، ثم سَمَّى كتابه "الجامع" ، وهذا لا يخفى على أحد أبداً إن شاء الله تعالى .

وقد اشترط كلَّ من هؤلاء الأجداد رحمهم الله تعالى في إخراج هذه الأنواع من الأحاديث في جوامعهم ، وصحاحهم ، وسننهم ، ومسانيدهم ، ومصنفاتهم ، وأجزائهم . وقد اهتمَّ هؤلاء كلهم بالسيرة النبوية الشريفة منذ ولادته عليه الصلاة والسلام إلى أن بلغ أربعين عاماً . ثمَّ الاهتمام الشديد في مروياتهم عن البعثة المباركة ، وما جرى فيها من هذه السنين المباركة التي بلغت ثلاثة وعشرين عاماً ، وفيها الأشياء الكثيرة جداً ؛ من الهجرة وما يتعلق بها ، وقبل الهجرة في حياته المكية الشريفة ، ثمَّ حياته عليه الصلاة والسلام في المدينة النبوية الشريفة . وكلَّ ذلك مفصَّل ومبيَّن بالأسانيد الصحيحة ، وغير الصحيحة ، والضعيفة التي يحتمل ضعفها ، والمنكرة الشاذة غير المحفوظة ، والموضوعة المكذوبة التي لا صلة لها أبداً بسنته وسيرته عليه الصلاة والسلام .

(الفرق بين السيرة والسنة)

ولا فرق هناك بين السيرة النبوية والسنة النبوية إلا من باب واحد فقط ، كما قال الحافظ في الفتح ٤/٦ : (السير بكسر المهملة وفتح التحتانية : جمع سيرة ، وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لأنها متلقاة من أحوال النبي ﷺ في غزواته) اهـ .

قلت : والسنة نحو هذا المعنى تماماً ، ولكن قال ابن الأثير في النهاية في مادة "السنن" : (وقد تكرر في الحديث ذكر السنة وما تصرف منها ، والأصل فيها الطريقة والسيرة ، وإذا أطلقت في الشرع فإنما يُراد بها ما أمر به النبي ﷺ ، ونهى عنه ، وندب إليه قولاً وفعلاً (وتقريباً) مما لم ينطق به الكتاب العزيز . ولهذا يُقال في أدلة الشرع : "الكتاب والسنة") اهـ .

قلت : تطلق السنة على أحواله المدنية عليه الصلاة والسلام ، والسيرة على أحواله في المغازي والجهاد . وهذا أمرٌ معروفٌ ومعلومٌ لا يشك فيه أحد من أهل العلم والفضل .

ولم تُدرس السيرة النبوية عن طريق الارتجال أبداً إلا عند بعض المتأخرين بعد وقوع الارتجال المخيف في مناهج المسلمين على يد العدو الظالم الغاشم ، بعد أن سيطر سيطرة تامة على برامج التعليم ، والحضارة ، والثقافة الإسلامية في كلِّ مكان وزمان إلا ما

شاء الله تعالى . وقد خفي على كثير من المسلمين هذا الأمر الهام ؛ من كيفية دراسة دينهم الحنيف ، وعقيدته الصافية النقية ، وسيرة نبيهم عليه الصلاة والسلام ، وكذا تاريخهم الإسلامي الحافل ، وسائر علومهم ؛ من العلوم الغائية ؛ من حديث ، وتفسير ، وعقيدة ، وفقه ، ونحوها ؛ ومن العلوم الوسائية ؛ كاللغة ، والأدب ، والنحو ، والصرف ، والبلاغة ، والمعاني ، والبديع ، والجرح ، والتعديل ، وغيرها من العلوم الكثيرة ، وهي مسندة عند السلف الصالح رحمهم الله تعالى ، ثم انتقلت إلينا عن طريق الأسانيد .

وقد استمر هذا الحال العلمي والعملية المنقول إلى القرن السادس من هجرة النبي ﷺ في كثير من الأحيان إلا نادراً ، والنادر لا حكم له . وقد وقفنا على كيفية هذا النقل المثالي أثناء إلقاء النظرة السريعة على هذا التراث الخالد العظيم .

ومنه هنا لما رأى العدو اليوناني المارق الزنديق أنه لم ينجح في تلك الحملة الغاشمة الظالمة أثناء استعماله هذا السلاح الفتاك الرهيب الممثل فيما سماه علم الكلام ، الذي هو دخيل على علوم الإسلام المروية والمسموعة عن الرعيل الأول ، كابر عن كابر ، إلى أن تصل إلى المتأخرين ، بتلك الصفات الحميدة المدققة المهذبة ، ولم يكن مجال لهذا الدخيل أبداً ، ولا قدرة على ظهوره . لو لم يصد هذا الباب المهم على المسلمين وعلى علومهم كلها ؛ وهو باب الرواية

الإسنادية ، والتفتيش ، والتدقيق عن رجال الإسناد في كل عصر ومصر ، لما كان لهذا الذي سموه علماء ومعرفة وإدراكاً وجود وكيان لكي يستعلي ويمثل بطغيانه وجبروته مراكز الثقافة الإسلامية الأصيلة الحرة الكريمة التي أقامها السلف الصالح في كل مكان وزمان .

وهكذا استمرت المعركة بين الحق والباطل ، وبين الصدق والكذب ، وبين الوفاء والخيانة ، وبين العدل والظلم ، ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا ، ولكن للباطل صولة وجولة ، ثم يضمحل وينكمش إن شاء الله تعالى .

ومن هنا : كان لزاماً عليّ أن أوضّح وأفصّل في هذا الوقت بالذات أنّ هذه الدراسات المتبورة والمقطوعة من آثار هؤلاء المتخلفين الزنادقة الذين قطعوا علينا خطّ الدفاع الأول ، ودمّروا ثقافتنا الإسلامية الحرة الكريمة عن طريق هذا الزعم الباطل الفاسد : "أنّ الأسانيد لا حاجة لنا فيها" ، وقد استوعبت العلوم كلها - حسب زعمهم الباطل - ، ونضجت الأفكار والآراء الفقهية ، ودوّنت العلوم بأكملها .

لا والله العظيم ، ليس الأمر هكذا ، وكل هذه المزاعم جاءت عن طريق المتعصبين المقلدين ، لكي يتقوى بها هذا الذي زعموا أنّه علم الكلام ، والذي طغى وتجبر واستعلى منذ أن ضعفت الهمم ، وتكاسلت النفوس عن البحث والتدقيق ، والحرص الشديد على

إرجاع الأمور إلى نصابها ، والضرب الشديد على أيدي أولئك
الذين زعموا هذه المزاعم الكفرية الباطلة ، وإحياء فكرة الأسانيد
إحياءً مثالياً كما كان في الماضي المجيد . وقد وعدنا الله تعالى في
كتابه الكريم ، ونبيه الكريم ﷺ في صحيح سنته المطهرة بالنجاح
والفوز إن سرنا على هذا الطريق السوي المستقيم إن شاء الله
تعالى .

(يجب على الأخ الدكتور أكرم)
(أن يعيد النظر في هذا الكتاب)

ومن هنا يجب على الأخ الكريم الدكتور أكرم ضياء العمري أن يعيد النظر في كتابه المذكور ، وعنوان كتابه ؛ فإنّ عنوانه يُشعر بأنّه قام لأول مرة بهذا العمل ، فإنّ هذا العنوان باطل وفساد مائة في المائة ؛ لأنّ قواعد المحدثين مطبّقة على جميع العلوم الإسلامية ، وعلى رأسها السنة والسيرة بذاك المفهوم الذي وضّحه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح .

فالسيرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام مروية مسموعة مضبوطة بدون شك ولا شبهة . ولما أفرد بعض أهل العلم ؛ كمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المتوفى سنة ١٥٠ هـ بأسانيده الحسنة عند سماعه وتحديثه عنهم ، واهتمامه بها بتلك الصفة الخاصة المفصّلة ، اهتمّ الناس فيما بعد بتهديب سيرته وحذف أسانيده ؛ كعبدالمالك بن هشام الحميري المتوفى سنة ٢١٣ هـ ، أو ٢١٨ هـ ، والذي لم يُعاصر ابن إسحاق رحمهما الله تعالى . وبه قد فتح الباب على مصراعيه للارتجال ؛ فاتخذه الناس بدون علم منهم به وبأحواله وظروفه إماماً لهم في هذا الارتجال المخيف ، مع أن كثيراً من أهل العلم قد سبقوه ، وسبقوا الإمام

محمد بن إسحاق في تأليف السيرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام .

ومن هؤلاء الأئمة :

﴿١﴾ - عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، أبو عبد الله القرشي المدني . وهو من رواة البخاري ومسلم في صحيحيهما وأصحاب السنن الأربعة ، وقد أخرجوا له شيئاً كثيراً من أحاديث الأحكام والمغازي والسير ، وهو من التابعين الكبار الأثبات العدول . مات سنة ٩٤ هـ ، وقال الذهبي عنه في تذكرة الحفاظ ١/٦٢-٦٣ : (وكان عالماً بالسيرة ..) ثم ذكره .

﴿٢﴾ - ثم إنَّ هناك عدداً كبيراً من أهل المغازي والسير جمعوا السيرة ورووها بأسانيدهم ، أو بأسانيد غيرهم ، فاهتموا بها اهتماماً بالغاً شديداً ، وطبقوا عليها قواعد الحديث النبوي الشريف تطبيقاً علمياً فذاً نادراً ، وعلى رأسهم الإمام الحافظ موسى بن عقبة الأسدي المدني مولى آل الزبير بن العوام ، وقد ترجم له الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/١٤٨ ، ترجمة رقم ١٤١ ، وذكر أنه : صنّف المغازي ، ثم نقل عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى قوله : عليكم بمغازي موسى بن عقبة ، فإنه ثقة . ثم قال الإمام الذهبي : (قرأت مغازي موسى بن عقبة بالمرزة على أبي نصر

الفارسي ، وكان وفاته سنة إحدى وأربعين ومائة رحمه الله تعالى) اهـ .

قلت : اعتمد عليه البخاري في الجامع الصحيح بإخراج بعض مغازيه التي كانت أسانيدھا على شرط البخاري رحمه الله تعالى ، فعليك أن تراجع كتاب المغازي للإمام البخاري من جامعه الصحيح ، ورقمه في الفتح ٦٤ ، ٧/٢٧٩-٥٢١ ، ثم المجلد الثامن من الفتح ص ٤-٥٤ ، مع مراجعتك الدقيقة ما أورده الحافظ من الأحاديث التي تتعلق بهذه المغازي النبوية الشريفة من الأحاديث الزائدة ، مع تخريجها بالتوسع ، والحكم على أسانيدھا بالدقة المتناهية حسب دراسته رحمه الله تعالى ، وفق عادته ، فلم يكن هناك مجال للارتجال أبداً حسب عادة العصرين اليوم .

ومن هنا نقول : كتاب الأخ الدكتور أكرم ضياء العمري مع عنوانه ذاك غير صحيح أبداً ، وسيأتي مزيد إيضاح إن شاء الله تعالى عند دراستي لكتابه المذكور ، وأنه لم يكن على مستوى علمي يُستفاد منه ، بل إنه ليشوّش أذهان العاميين ويُفسد عقولهم .

(العبد الفقير إلى الله تعالى)

(قد قدم دراسة في غزوة تبوك)

ومن هنا يظهر لك واضحاً جلياً من هذه المقدمة : أنّ الذي قام به الدكتور أكرم ضياء العمري من تأليف كتابه السيرة الصحيحة - حسب زعمه - لم يكن عنوانه حقاً ولا صواباً ، وفي داخل الكتاب أمور باطلة ، كما سوف تقف عليها إن شاء الله تعالى بالوفاء والتمام والإنصاف والعدل .

وإنّ هذا الفقير إلى ربّه جلّ وعلا قد قدّم دراسة بمكة المكرمة تتعلق بغزوة تبوك في عام ١٣٩٢ هـ ، وإنّ هذا العمل كان بدائياً ، ولذا وقع فيه بعض الأخطاء الجوهرية ، ولم ينتبه لها أحد من المناقشين في ذلك الوقت . وقد شعرتُ الآن تماماً بأنّ الكتاب في حاجة ماسة ضرورية إلى إصلاح وتصحيح في تلك المواضع التي حصل مني فيها بعض الأخطاء الجوهرية ، وإن كانت صغيرة في نظر العلم الصحيح ، ولكنها أخطاء لا بد من تصحيحها وإصلاحها . وسوف أقوم بإصلاحها إن شاء الله تعالى . ومع هذا فإنني كنت قد كتبت الاعتذار إلى جميع من يقرأ هذه الرسالة المتواضعة أن يقبل عذري فيما وقع في هذه الرسالة مني من السهو والخطأ والزلل ، وذلك في ص ٣٧ ، وذلك تحت عنوان :

الاعتذار ... ولكنّ الأخ الدكتور أكرم ضياء العمري قد فحّم عمله هذا مع وضع هذا العنوان الخاطئ الذي يدلّ على أنه قام بهذا العمل الجبار الضخم لأول مرة في التاريخ الإسلامي الحافل - كصنيع الأخ الأعظمي ضياء الرحمن في كتابه "أبو هريرة في ضوء المرويات" - ، ولم يدر الأخ العمري الموضوع ، ولم يعرفه ، ولم يكن له تخصص في هذا الموضوع أبداً ، وإنما حسب زعمه أنه كان قد قدم دراسة في التاريخ ، وذلك في كلية التربية بجامعة بغداد في عام ١٩٦٣ م وتحصل على درجة البكالوريوس ، ثم تحصل على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي من كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٦٦ م ، ثم تحصل على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي من جامعة عين شمس بالقاهرة عام ١٩٧٤ م ، وكلّ هذه الدرجات التي نالها الأخ الكريم حسب تعريفه لنفسه في كتابه هذا : "السيرة النبوية الصحيحة" ص ٧٢٣ ، لم تكن لها أية صلة بالسيرة النبوية والسنة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ، وسوف تقفون إن شاء الله تعالى على أخطائه الجسيمة الجوهرية في هذا الكتاب ، فعليه أن يُعيد النظر فيه مرة ثانية ، ولا يغترّ بنفسه بحال من الأحوال .

فإذا كان الأخ الكريم منصفاً وعدلاً في كلامه هذا ، فعليه أن يراجع السيرة النبوية للإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير رحمه الله تعالى الذي ألف هذا الكتاب القيم النادر ، وقد طُبِع في

أربعة مجلدات ، ولم يَسُقْ من عند نفسه الأسانيد إلى من ينتهي إليه الإسناد من أصحاب الكتب الستة ، والآخريين الكثيرين ، ولكنه رحمه الله تعالى ينقل أسانيد هؤلاء رحمهم الله تعالى مرفوعة كانت أو موقوفة ، مع حكمه عليها بالصحة ، أو الحسن ، أو الضعف الذي يحتمل ضعفها ، هكذا جمع هذا الكتاب القيم النادر النفيس بهذه الصفة العلمية الفذة الفريدة . وإذا كان الحديث الذي يتعلق بسيرة رسول الله ﷺ ومغازيه لدى الشيخين الكريمين ؛ أعني البخاري ومسلماً في الصحيح ، عزاه إليهما دون أن يحكم على أسانيدهما ، وأما إذا كان لدى غيرهما من أصحاب السنن والمسانيد والمصنفات ، أو المعاجم ، أو الأجزاء ، مع ذكر أسانيدهم تماماً ، ثم يحكم عليها حسب ما ظهر له من دراسة رجال الإسناد . وهكذا تراه ينقل الأسانيد والمتون بالوفاء والتمام . هكذا صنيعه في تفسيره ، والبداية والنهاية ، وفي سائر كتبه الرفيعة النافعة ، وهكذا في قصص الأنبياء له تجد هذه الهمة العالية في نقل الأسانيد والمتون .

هذا هو المنهج الرفيع في التأليف والتصنيف . وهكذا سائر الأئمة المتقدمين والمتأخرين الذين كانوا على منهاج النبوة المحمدية ، ورسالته الخالدة ، رحمهم الله تعالى رحمة واسعة ، وتغمدهم بواسع رحمته وغفرانه .

(تعال معي قليلاً)

ومن هنا أوكد لك أيها الدارس المسلم عن طريق النقل الصحيح عن أئمة السلف رحمهم الله تعالى بأنهم لم يكونوا يعرفون الارتجال أبداً . فانظر على سبيل المثال "كتاب أخلاق النبي ﷺ وآدابه" للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله ابن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني ، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني ، المولود سنة ٢٦٤ هـ ، والمتوفى سنة ٣٦٩ هـ .

فلو وضع الأخ الدكتور أكرم أمام عينيه هذا الكتاب القيم النادر الذي هو في أخلاق النبي ﷺ وآدابه بالأسانيد العالية الرفيعة ، مع تلك المتون النفيسة في هذه المادة العلمية (أعني سيرة النبي صلى الله عليه وسلم الخلقية والخلقية) ، لوجد فيه بغيته ومطلوبه ، ولكنه - هداه الله تعالى - لم يعرف هذا الشيء أبداً ، لذلك سار هذا المسير المخالف كما سيأتي في هذا التصنيف الهزيل إن شاء الله تعالى .

ولو ذهب الأخ العزيز الكريم إلى الشمائل المحمدية للإمام الحافظ أبي عيسى الترمذي رحمه الله تعالى ، لاطلع على هذه المادة العلمية ، ولعرف اهتمام هؤلاء بهذا الموضوع الهام إسناداً وامتناً ، ولكنه لم يفعل هذا أبداً ، وقد ارتجل بأسلوبه في هذا الباب ،

وليس عنده قدرة علمية أبداً على التعبير الصحيح الذي يُعبّر عن جميع المعاني المروية والمسموعة الموجودة في تلك الألفاظ الحديثية النبوية الشريفة ، أو من دونه من أصحابه الكرام رضي الله عنهم ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين سيرة ، وسنة ، وأخلاقاً ، وآداباً ، ومناقب ، وفضائل ، وأحكاماً ، وعقائد ، وغيرها من الأمور السامية العظيمة .

ومع الاختلاف الشديد بين السلف رحمهم الله تعالى في الرواية بالمعنى ؛ حيث أجاز بعضهم في ذلك لمن كان قوياً بارعاً عالماً في التعبير الصحيح ، ومنع من ذلك بعضهم ، ثم جئت أنت يا أخي الكريم في هذا الزمن المتأخر ، وليس عندك قدرة كافية ولا شافية بما كان عليه علماء السلف رحمهم الله تعالى من الطرق الكثيرة ، والألفاظ العديدة الزائدة للسيرة والسنة النبوية .

وإنّ هذا الأسلوب العصري الذي جئت به كان بعيداً عن العلم ، كما سوف تقف عليه إن شاء الله تعالى ، ولم يتجاسر أحد من السلف ولا من الخلف على مثل عملك القبيح الذي كان غاية في الفساد والباطل ، كما يأتيك تفصيله .

وهذا الحافظ أبو نعيم لما ألف كتابه "حلية الأولياء في طبقات الأصفياء" مع سوق أسانيده في هذا الكتاب القيم ، وهو في تراجم الأخيار رحمه الله تعالى ، فقد انتقده انتقاداً شديداً لاذعاً العلامة الإمام الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد

الجوزي المولود سنة ٥١٠ هـ ، والمتوفى سنة ٥٩٧ هـ في كتابه البارع "صفة الصفوة" ، فراجع هذين الكتابين بالدقة والصدق والأمانة ، لكي تقف على خطئك القبيح الذي أقدمت عليه من تأليف هذا الكتاب بهذه الصفة ، وأنت تزعم أنك تريد أن تطبق قواعد المحدثين على السيرة النبوية الشريفة ، (فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) ، ثم لا بدّ أن تراجع "دلائل النبوة" للإمام الحافظ أبي نعيم الأصبهاني ، وهو كتاب قيّم نافع في سيرة رسول الله ﷺ ، في بعض جوانب حياته عليه الصلاة والسلام .

وقبل مطالعتك لهذا الكتاب القيم النادر راجع كتاب الإمام العلامة الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في هذا الباب ، وسماه : شمائل الرسول ﷺ ، وهو مجلد لطيف في سيرته ، وأخلاقه ، وآدابه ، ومعجزاته عليه الصلاة والسلام ، وقد نقل فيه نقولاً كثيرة ، مع أسانيد أصحابها ، يندهش طالب العلم الضعيف من هذا العمل العظيم في هذا العصر ، مع حكمه على أسانيد المتون المروية عن طريق هؤلاء الأجداد رحمهم الله تعالى .

وإن كنت تريد الزيادة العلمية ، فعليك أن تراجع بالعلم والفهم والإدراك كتاب الإمام العلامة الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المولود سنة ٣٨٤ هـ ، والمتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، وسماه "دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة" .

الله أكبر كبيراً على هذه التصانيف البارعة العظيمة في سيرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولقد أجادوا وأفادوا فيها كثيراً
جداً ، والواحد يبكي فرحاً واستبشاراً من وجود هذه الثروة العلمية
المباركة التي لا تزال غرة بيضاء على وجه التاريخ الإسلامي الحافل
العظيم .

(تعال معي مرة أخرى)

تعال معي مرة أخرى لكي نطالع كتاب الإمام البيهقي الآخر في هذا الباب المهم العظيم ، وسماه "شعب الإيمان" ، وهو مسند في العقيدة الإسلامية ، مع كون الإمام البيهقي أشعرياً ، ولكنه يسلم نفسه أمام هذه الأحاديث المروية من طريقه إلى من ينتهي إليه الإسناد ، مرفوعاً كان ، أو موقوفاً ، أو مقطوعاً ، كل ذلك تجده مسنداً .

وإن كنت في شك وامترأ من هذا الأمر - أيها الأخ الدكتور - ، فراجع بالدقة المتناهية ذاك الكتاب البارع النفيس ، والذي حققته وأنت بعيد جداً عن هذا التحقيق المزعوم : كتاب الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ، تاريخ مولده غير معروف ، والمتوفى سنة ٢٧٧ هـ ، والذي غيرت وبدلت نسبته من الفسوي إلى البسوي - بالباء - ، وهذا غلط قبيح منك يا أخي العزيز ، وقد فعلت هذا لعلك تخاف من أن ينسب هذا الإمام إلى فساء أو ضراط ، والله أعلم بك لما أقدمت عليه من هذا التحريف والتبديل الخطير ، كأنك عامي لا تفهم هذا الشيء أبداً ، ولا ما يترتب عليه من الأمور القبيحة . ومع العلم أنّ هذه النسبة لم تكن أبداً كما زعمت ، وإنما هي الفسوي - بالفاء - ،

ولكنك ربما قلّدتَ في ذلك العلامة الإمام أبا سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني في كتابه الأنساب ؛ إذ ذكر هذه النسبة (الفسوي) ، ثم قال : (بفتح الفاء والسين ، هذه النسبة إلى فسا ، وهي بلدة من بلاد فارس ، يقال لها : بسا) . هكذا ذكر ، ولكنه رحمه الله تعالى لم يذكر في نسبة "بسا" أحداً ، وإنما ذكر عدة من العلماء الكبار ، وقال في حقهم "الفسوي" - بالفاء - ، ونسبة "بسا" لم يكن استعمالها أبداً إلا على لسان العامة ، ولم يفصّل فيها القول أبداً ، ولا من أطلق عليه هذه النسبة ، وإنما مجرد إشارة ضعيفة . وهذا لا يكفي ولا يشفي .

وكلّ من ترجم لهذا العالم الحافظ الإمام لم يقل في نسبه إلا "الفسوي" ، ولم يقل "البسوي" كما صنع الأخ العزيز وفقه الله تعالى للخير .

وقد تبع السمعاني الإمام شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، تاريخ مولده غير معروف ، والمتوفى سنة ٦٢٦ هـ في كتابه العظيم المفيد : "معجم البلدان" ، إذ قال في هذه النسبة : ("الفسوي" بالفتح والقصر كلمة عجيبة ، عندهم "بسا" بالباء ، وكذا يتلفظون بها ، وأصلها في كلامهم الشمال من الرياح) ، ثم ذكره ، ثم قال : (قال اصطخرحي : وأما كورة دار أجرد فإنّ أكبر مدنها "فسا" ، وهي مدينة مفترشة ، واسعة الشوارع) ، إلى أن قال : (وبين فسا وكازرون ثمانية

فراسخ ، وبين شيراز سبعة وعشرون فرسخاً) ، ثم قال :
(المنسوب إلى مدينة "فسا" من كورة دارأبجرد يسمى بساسيري) ،
ولم يقولوا فسائي ، ثم قال : (وإليها يُنسب أبو علي الفارسي
الفسوي ، وأبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي
الفارسي الإمام) ، ثم ذكره ، ثم نقل عن ابن عساكر : (أبو
سفيان بن أبي معاوية الفارسي الفسوي ، قدم دمشق غير مرة ،
وسمع بها) ، ثم ذكره بهذه النسبة الصحيحة "الفسوي" ، دون
ذكره لنسبة "البسوي" .

ومن هنا ندرك تماماً أن النسبة الصحيحة هي "الفسوي" ، لا
"البسوي" ؛ فإنها - أي البسوي - صادرة عن العامة ، فكان
الواجب على الأخ العزيز الدكتور أكرم أن يوضح هذه النسبة في
الطبقات الآتية ولا يذكرها مرة ثانية ؛ إذ لا وجود لها على السنة
العلماء ، وإنما جاء فيها "قيل" ، هكذا قال السمعاني والحموي
رحمهما الله تعالى بهذه الصيغة التمريضية ، فلا اعتبار لها أبداً ،
والله تعالى أعلم .

(النظر الدقيق)

(في)

(كتب التراجم والسير والتاريخ)

وهنا لا بدّ من النظر الدقيق إلى كتب التراجم والسير والتاريخ وغيرها من الكتب المسندة ، التي طبّق عليها قواعد المحدثين منذ مئات السنين .

راجع مثلاً :

- ﴿ ١ ﴾ - التاريخ الكبير للإمام البخاري رحمه الله تعالى .
- ﴿ ٢ ﴾ - التاريخ الصغير له .
- ﴿ ٣ ﴾ - كتاب المعرفة والتاريخ للإمام أبي يوسف الفسوي .
- ﴿ ٤ ﴾ - الكامل لابن عدي الجرجاني .
- ﴿ ٥ ﴾ - تاريخ دمشق لابن عساكر .
- ﴿ ٦ ﴾ - نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للقاضي المحسن بن التنوخي المتوفى سنة ٣٨٤ هـ .
- ﴿ ٧ ﴾ - تاريخ بغداد للإمام الخطيب البغدادي .
- ﴿ ٨ ﴾ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .
- ﴿ ٩ ﴾ - كتاب الضعفاء الكبير للإمام العقيلي .
- ﴿ ١٠ ﴾ - تهذيب الكمال للإمام المزي ؛ فإنّ أكثره مسند .

﴿ ١١ ﴾ - الكمال للحافظ عبدالغني المقدسي . خ

﴿ ١٢ ﴾ - سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ؛ فإنه مسند أيضاً .

﴿ ١٣ ﴾ - تذهيب التهذيب للإمام الذهبي ، خ ؛ فإنه مسند

أيضاً في كثير من الأحيان .

وقد طُبِّقَتْ على هذه الكتب قواعد المحدثين جرحاً وتعديلاً ،
وولادة ووفاة ، وغير ذلك من الأمور التي قضى عليها ذاك الارتجال
المخيف .

وهكذا كتب التفسير عند الأولين ؛ كابن جرير الطبري ،
وابن أبي حاتم ، وابن المنذر ، وأبي الشيخ الأصبهاني ، والثعلبي
على الواحدي ، وغيرهم ، ولا تزال تفاسيرهم مسندة بالأسانيد .
وكذا نحو هذا كتب الفقه ، فهي مسندة أيضاً .

ونحو هذا كتب اللغة العربية ، فإنها مسندة متصلة بأصحابها .
وكذا كتب التاريخ ، نحو تاريخ الأمم والملوك لابن جرير
الطبري ، قد طبقت عليها قواعد المحدثين في الجرح والتعديل قديماً ،
ولم يكن هؤلاء الكرام يقبلون من أحدٍ إلا بالإسناد في كلِّ شيء ،
حتى في الولادة والوفاة ، لكي يعرفوا به اتصال السند وانقطاعه .

وكل هذه الأمور معلومة ، ومعروفة ، ومشروحة ، لا تخفى على
أحد ممن له صلة بالعلم الصحيح المنقول .

راجع كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري عبد الله بن مسلم
القتيبي المتوفى سنة ٢٧٦ هـ .

(شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى)

(يستعمل الإسناد في عطره)

وهنا أنهي هذه المقدمة بذكر عمل عظيم قام به شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني ، المولود سنة ٦٦١ هـ ، والمتوفى سنة ٧٢٨ هـ ، في رسالته القيمة : "حقيقة مذهب الاتحاديين ، أو وحدة الوجود" ص ٧٥-٧٧ ، إذ قال رحمه الله تعالى : (وحدثني صاحبنا الفقيه الصوفي أبو الحسن علي بن قرباص أنه دخل على الشيخ قطب الدين بن القسطلاني فوجده يصنف كتاباً ، فقال : ما هذا ؟ فقال : هذا من الرد على ابن سبعين ، وابن الفارض ، وأبي الحسن الجربي ، والغيث التلمساني . وحدثني عن جمال الدين بن واصل ، وشمس الدين الأصبهاني أنهما كانا يُكران كلام ابن عربي ، ويُبطلانه ، ويردّان عليه ، وأنّ الأصبهاني رأى معه كتاباً من كتبه ، فقال : ان اقتنيت شيئاً من كتبه فلا تجئ إليّ ، أو ما هذا معناه ، وأنّ ابن واصل لما ذكر كلامه في التفاحة التي انقلبت عن جوار معلم معها ، فقال : والله الذي لا إله إلا هو ، يكذب . ولقد برّ في يمينه) .

ثم قال شيخ الإسلام ابن تيمية سائفاً إسناده : (حدثنا صاحبنا الفاضل أبو بكر بن سالار عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد شيخ

وقته ، عن الإمام أبي محمد بن عبدالسلام أنهم سألوه عن ابن عربي لما دخل مصر ؟ فقال : شيخ سوء مقبوح ، يقول بقدم العالم ، ولا يحرم فرجاً ، وكان تقي الدين يقول : هو - أي ابن عربي - صاحب خيال واسع . وحدثني بذلك غير واحد من الفقهاء ممن سمع كلام ابن دقيق العيد . وحدثني ابن بجير عن رشيد الدين سعيد وغيره أنه قال : كان - أي ابن عربي - يستحل الكذب ، هذا أحسن أحواله) .

ثم قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : (وحدثني الشيخ العالم العارف كمال الدين المراغي شيخ زمانه أنه لما قدم ، وبلغه كلام هؤلاء عن التوحيد قال : قرأت على العفيف التلمساني من كلامهم شيئاً ، فرأيتة مخالفاً للكتاب والسنة ، فلما ذكرت ذلك له ، قال : القرآن ليس فيه توحيد ، بل القرآن كله شرك ، ومن اتبع القرآن لم يصل إلى التوحيد . قال : فقلت له : ما الفرق عندكم بين الزوجة والأجنبية والأخت والكل واحد ؟ قال : لا فرق بين ذلك عندنا ، وإنما هؤلاء المحجوبون اعتقدوه حراماً ، فقلنا : هو حرام عليهم عندهم ، وأما عندنا فما ثمَّ حرام) اهـ .

قلت : هكذا ساق شيخ الإسلام هذا الإسناد عن كمال الدين المراغي ، كما وصفه شيخ الإسلام بشيخ زمانه ، فإذا كان هذا الرجل صادقاً عدلاً ، فخبره مقبول ، وقد طبق شيخ الإسلام في سوق هذا الإسناد عنه قواعد المحدثين في الجرح والتعديل بدون شك

ولا شبهة ، لو لم يكن ذلك كذلك لما كان في سوق هذا الإسناد
أية فائدة ، كما لا يخفى على أحد ممن له إدراك ومعرفة بعلم
الإسناد .

(ترجمة كمال المداغلي)

وأما ترجمة هذا الرجل الشافعي : فقد ترجم له الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى في البداية والنهاية ١٤ / ١٣١ - ١٣٢ ، وقد جاء في ترجمته عند الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى : شيخ الشافعية بالشام وغيرها ، انتهت إليه رئاسة المذهب تدريجاً وافتاءً ومناظرة ، ويقال في نسبه : السماك . ثم قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى : ولد ليلة الاثنين ثامن شوال سنة ٦٦٦ هـ ، وسمع الكثير ، واشتغل على الشيخ تاج الدين الفزاري ، وفي الأصول على القاضي بهاء الدين ابن الزكي ، ثم ذكره طويلاً مع ذكائه المفرط بأوصاف حميدة ، ثم قال : وكان من نيته الخبيثة إذا رجع إلى الشام متولياً أن يؤذي شيخ الإسلام ابن تيمية ، فدعا عليه ، فلم يبلغ أمله ومراده ، فتوفي في سحر يوم الأربعاء سادس عشر من شهر رمضان بمدينة بليس ، وحمل إلى القاهرة ، ودفن بالقرافة ليلة الخميس جوار قبة الشافعي تغمدهما الله برحمته ، وذلك في عام ٧٢٧ هـ .

قلت : هكذا ترجمته عند الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى ، ومع تعديل الإمام ابن تيمية له مع نيته الخبيثة في إيذائه لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بعد عودته من مصر إلى الشام ، ولكن الإمام ابن تيمية قد عدّله مع دعائه عليه لكي لا يؤذيه ، وهذا مشروع .

فالإسناد ثابت ، وقد ثبتت به القصة التي ساقها شيخ الإسلام ابن تيمية في حق هؤلاء الزنادقة والملاحدة .

ثم قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : (وحدثني كمال الدين بن المراغي ، أنه لما تحدث مع التلمساني في هذا المذهب ، قال : وكنت أقرأ عليه في ذلك ، فإنهم كانوا قد عظموه عندنا ونحن مشتاقون إلى معرفة فصوص الحكم ، فلما يشرحه لي - أي التلمساني - ، أقول : هذا خلاف القرآن والأحاديث ، فقال - أي التلمساني - : ارم هذا كله خلف الباب ، واحضر بقلب صاف ، حتى تتلقى هذا التوحيد ، أو كما قال . ثم خاف - أي التلمساني - أن أشيع ذلك عنه ، فجاء إليّ باكياً ، وقال : استر عني ما سمعته مني) .

ثم قال شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٧٦ من رسالته المذكورة (وحدة الوجود) ما نصّه : (وحدثني أيضاً كمال الدين ، أنه اجتمع بالشيخ أبي العباس الشاذلي تلميذ الشيخ أبي الحسن ، فقال - أي أبو العباس الشاذلي - عن التلمساني : هؤلاء كفّار ، هؤلاء يعتقدون أن الصنعة هي الصانع . قال : وكنت قد عزمت على أن أدخل الخلوة على يده ، فقلت : أنا لا آخذ عنه هذا ، وإنما أتعلم منه أدب الخلوة ، فقال لي - أي التلمساني - : مثلك مثل من يريد أن يتقرب إلى السلطان على يد صاحب الأتون والزبال ، فإذا كان الزبال هو الذي يقربه إلى السلطان ، فكيف يكون حاله عند السلطان ؟) .

ثم ذكر كلاماً آخر نحو هذا بعد أن ساق الأسانيد من عند نفسه رحمه الله تعالى .

ومن هنا ندرك تماماً أن هذه الأسانيد كانت تساق من عند أناس كانوا صالحين كالإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، أو طالحين لإثبات ما أرادوا إثباته عن المتقدمين الذين لم يعاصروهم ، وهذا أمر واضح بين لا غبار عليه ، ولا يخفى على أحد ممن ينظر ويتعمق في هذا الفن الشريف ليلاً ونهاراً ، فلم يقبل من أحد كلاماً أو قولاً فيه نفع أو ضرر للمسلمين ، فلم تثبت تلك الأقوال التعديلية أو التجريحية من أحد إلا في ضوء هذه الأسانيد ، ولذا قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه ص ١٤-٢٩ ؛ إذ عقد الإمام النووي رحمه الله باباً عليه بقوله : (باب بيان أن الإسناد من الدين ، وأن الرواية لا تكون إلا عن ثقة ، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز ، بل واجب ، وأنه ليس من الغيبة المحرمة ، بل من الذب عن الشريعة المكرمة) . ثم ساق عدة أسانيد مع المتون المقطوعة ، ثم قال : (حدثني محمد بن عبد الله بن قهزاز من أهل مرو ، قال : سمعت عبدان بن عثمان يقول : سمعت عبد الله بن المبارك يقول : الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) اهـ .

ثم قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى : (وقال محمد بن عبد الله : حدثني العباس بن أبي رزمة ، قال : سمعت عبد الله يقول : بيننا وبين القوم القوائم - يعني الإسناد -) اهـ .

قلت : إنّ هذه المناهج المبتورة والمقطوعة عن الأسانيد في
مناهجنا التعليمية قد أفسدت على المسلمين فساداً خطيراً ،
وأبعدتهم عن الحقّ والإنصاف والعدل ، منذ أن قطعنا صلتنا بهذا
التراث الخالد العظيم إلا ما شاء الله تعالى .

ولا يعرف الأخ الدكتور أكرم كيفية العزو الحديثي عند السلف من المحدثين والمؤرخين الثقات ، فضلاً عن أن يكون مستفيداً من مؤلفاتهم الرفيعة المسندة .

فكيف يزعم هذا الزعم الباطل ؛ من تطبيق قواعد المحدثين جرحاً وتعديلاً على روايات السيرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام في هذا العصر المادي المتأخر "لا يأتي يوم ، إلا بعده أشر منه" ، ثم يُغيّر أسماء الكتب ، ويبدّلها بمادة واحدة ، وهي خرابٌ ، دمار ، دون التحقيق ولا التمحيص ؛ لأجل المادة ، وللحصول عليها بهذه العلمية الزائفة .

وسوف تقف غداً أمام الله تعالى - أيها الأخ العزيز - ، وأنت تعرف هذا تماماً ؛ بما فعلتَ وصنعتَ يا أخي الكريم ، فارجع إلى ربك ، ولا يزال الوقت أمامك موجوداً ...

(نقض حكاية ، وإفسادها ، وعدم ثبوتها)

(في حق الفسوي رحمه الله تعالى .)

وإنّ هناك حكاية غريبة لم تصحّ أبداً ، قد تكلم عليها الأخ الدكتور أكرم في مقدمة كتاب "المعرفة والتاريخ" له ص ١٤-١٧ ، وذلك تحت عنوان : عقيدة أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ؛ حيث قال نقلاً عن ابن الأثير من كتابه الكامل في التاريخ ٧/٤٤٠ : (كان يعقوب يتشيع) ، ثمّ قال : وقال ابن الأثير : وقد نسبه بعضهم إلى التشيع ، ونقل ابن كثير عن ابن عساكر : (أنّ يعقوب بن الليث صاحب فارس بلغه أنّ يعقوب بن سفيان يتكلم في عثمان بن عفان ، فأمر بإحضاره ، فقال له وزيره : أيها الأمير إنه لا يتكلم في شيخنا عثمان بن عفان السجزي ، وإنما يتكلم في عثمان بن عفان الصحابي . فقال : دعوه ، ما لي وللصحابي ، إني إنما حسبته يتكلم في شيخنا عثمان ابن عفان السجزي) .

هكذا نقل الدكتور عن الكامل ، ثمّ قال : وعقب ابن كثير على ذلك بقوله : ما أظنّ هذا صحيحاً عن يعقوب بن سفيان ؛ فإنه إمام محدّث كبير القدر .

هكذا نقل الأخ الكريم هذا التعقيب عن الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى ، ثم قال : وقال الحافظ الذهبي : (وقيل كان يتكلم في عثمان رضي الله عنه ، ولا يصحّ ، وقال هذه حكاية منقطعة ، فالله أعلم ، وما علمتُ يعقوب الفسوي إلا سلفياً ، وقد صنّف كتاباً صغيراً في السنّة) اهـ .

قلت : هكذا نقل الأخ الكريم عن الإمامين ابن كثير والذهبي رحمهما الله تعالى ، ولقد أجاد وأفاد في هذا الموضوع ، ولكنه لم ينقد الإسناد عند ابن عساكر ؛ لأنه مع كونه منقطعاً ، والمنقطع من أقسام الضعيف ، كما أشار إليه الإمام الذهبي بتعليقه ذاك في سير أعلام النبلاء ، مع ثبوت تعرضه للذي حكى هذه الحكاية عن طريق البلاغ دون ذكر اسمه ، حتى يمكن الوقوف عليه وعلى حاله ، وعلى منزلته العلمية وحاله من الجرح والتعديل ، ثم لم يذكر الإمام الذهبي حال هذا الحاكي ؛ وهو يعقوب بن الليث في سير أعلام النبلاء ، مع أنه ترجم ليعقوب بن الليث الصفّار في سير أعلام النبلاء ، كما سوف يأتي قريباً الآن إن شاء الله تعالى ، ولكنني أريد أن أرجع قبل كل شيء إلى معجم البلدان للعلامة ياقوت الحموي لكي أنقل عنه هذه الحكاية الفظيعة الخبيثة ؛ إذ قال في نسبة "فسا" من معجمه ٤/٢٦٠-٢٦١ ، طبعة دار صادر للطباعة والنشر ، ودار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، عام ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م إذ قال : (قال الحافظ أبو القاسم : أنبأنا ابن الأکفاني ، عن

عبدالعزیز الکنانی ، أنبأنا أبو بکر عبد اللہ بن أحمد إجازة ، سمعت
أبا بکر أحمد بن عبدان یقول : لما قدم یعقوب بن اللیث صاحب
خراسان إلى فارس ، أخبر أن هناك رجلاً یتکلم فی عثمان بن عفان
- وأراد بالرجل یعقوب بن سفیان الفسوی ؛ فإنه کان یتشیع - ،
فأمر بإشخاصه من "فسا" إلى "شیراز" . فلما قدم ، علم الوزیر ما
وقع فی نفس یعقوب بن اللیث ، فقال : أيها الأمير ! إن هذا الرجل
قدم ، ولا یتکلم فی أبي محمد عثمان بن عفان شیخنا ، وإنما یتکلم
فی عثمان بن عفان صاحب النبی ﷺ . فلما سمع - أي یعقوب بن
اللیث - ، قال : ما لي ولأصحاب النبی ﷺ ، وإنما توهمت أنه یتکلم
فی عثمان بن عفان السجزي ، فلم يتعرض له (اهـ .

قلت : هكذا ترى هذه الحکایة المروية عند ابن عساکر فی تاریخ
دمشق ، والتي نقلها یاقوت بن عبد اللہ الحموي فی معجم البلدان ،
والحکایة هذه إن صحّت عن یعقوب بن اللیث ، وقوله فیها كما
جاء هنا ؛ فإن یعقوب بن اللیث هذا لم یکن غیوراً علی دینه
الحنیف ، ولم یکن أبداً علی جانب کبیر من العلم بما لعثمان بن
عفان رضي الله عنه من منزلة کبيرة عند رسول الله ﷺ ، وعند
أصحابه الکرام رضي الله عنهم ، وإنما غضب لأجل شیخه
السجزي المذكور ، ولم یغضب لصحابي جلیل القدر ؛ ذي النورین
رضي الله عنه ، ولكن الحکایة کلها کذب وزور وبهتان علی
الإمام الحافظ یعقوب بن سفیان الفسوی رحمه الله تعالى .

وكيف لا ؟ وقد ترجم ليعقوب بن الليث صاحب خراسان الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء ترجمة رقم ١٩١ ، ١٢ / ٥١٣ - ٥١٥ ؛ إذ قال الإمام الذهبي في حقه : الصفار ، الملك ، أبو يوسف يعقوب بن الليث السجستاني ، المستولي على خراسان . هكذا قال في حقه ، ولم يصفه بصفات حميدة ، ولكنه قد نقل فيه بعض الصفات التي كان عليها من الجبروت والطغيان ، والأبهة في الملك ، والقتال الشديد مع الخصم .

وقال الإمام ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية ٣٨ / ١١ : (وكان يحمل في سرير من ذهب على رؤوس اثني عشر رجلاً ، وكان له بيت في رأس جبل عال ، سماه مكة ، - ثم قال : - فما زال حتى قتل ، وأخذ ماله ، واستسلم أهلها ، فأسلموا على يديه ، ولكن كان قد خرج عن طاعة الخليفة ، وقاتله أبو أحمد الموفق) اهـ قلت : هذه جريمة كبيرة ارتكبها في حق الخليفة إذ خرج عليه ، ونابذه ، ونقض بيعته ، فكيف يكون ثقة عدلاً . فالحكاية مكذوبة على الإمام الحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي رحمه الله تعالى .

وتهمة التشيع لم تثبت عليه أبداً رحمه الله تعالى ، وما نقل عنه الدكتور أكرم فيما بعد من تعظيمه لسائر أصحاب النبي ﷺ ، ومنهم عثمان بن عفان رضي الله عنه ينقض ذلك .

وحبذا لو خرج الأخ الدكتور أكرم ضياء العمري عن مصادر أخرى ، وهي حديثية مسندة في فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه ومناقبه الكثيرة ، لكان في عمله ذاك زيادة فائدة علمية ، ولكنه أسرع واكتفى بهذا الكتاب الذي حققه ، مع وجود تلك الأحاديث التي فيها تعظيم لعثمان رضي الله عنه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والأمر الأهم والأشد أن تلك التهمة الغاشمة لم تثبت عليه رحمه الله تعالى أبداً ، وحاشاه منها .

(نقض ونقد)

(كتاب السيرة النبوية الصحيحة)

((المزعومة))

في ضوء هذا البيان الواضح المنور الذي سقته من مصادر متعددة موثوقة لإثبات أن العلوم الإسلامية كلها مدونة ومروية ومسموعة ومضبوطة ، مع جميع أنواعها وأقسامها بالأسانيد المتنوعة صحة وحسناً وضعفاً ، فلم تكن لنا حاجة في مزاعم باطلة ، وفيها نقض لأسلافنا الكرام ، وما قاموا به من أعمال ضخمة جليلة لصيانة الشريعة الإسلامية الغراء ؛ مصداقاً لقوله تعالى في سورة الحجر :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الآية ٩] .

فها أنا أنقل لكم من كتاب الأخ الدكتور أكرم ضياء العمري ، والذي سماه "السيرة النبوية الصحيحة ، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية" ، أظهرَ أخطائه وأوهامه ، والملاحظات الضرورية عليها :

أولاً : إنّ المحدثين قد فرغوا من هذا الأمر والشأن منذ أن رووا السنة والسيرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ، وضبطوا قواعدهما وأصولهما بسياج متين محكم ، لا يحتاج إلى زيادة أخرى ، أو النقص .

ثانياً : إنّ الأخ الكريم قد أورد نصوص السيرة بأسلوبه العصري الذي لا يتفق مع أصول المحدثين ؛ لأنهم رروا ألفاظاً نبوية سيرة وسنة ، بحيث لا تخل بالمعاني الكثيرة الواردة على لسان رسول الله ﷺ ، أو من دونه من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم نصاً واستنباطاً . وقد عجزت الخلائق أن يأتوا بمثل ذلك التعبير البليغ الموجود في ألفاظ السيرة والسنة . وقد أكرم الله نبيه عليه الصلاة والسلام بتلك القدرة التعبيرية التي تؤدي المعنى المطلوب بالوفاء والتمام .

ولذا اختلف كثير من المحدثين على نقل المعاني من تلك الألفاظ ، إلا من كان أهلاً لذلك .

ومع أنّ أكثر المحدثين قد عارضوا هذا تماماً ، وعلى رأسهم الإمام الحافظ محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، قال الحافظ ابن حجر عنه : (ثقة ثبت عابد كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، مات سنة ١١٠ هـ / ع) .

وكيف لا ؟

إنّ النص الحديثي أو السيري قد يحمل مئات من المعاني المستنبطة ، فلا بُدّ أن يُروى باللفظ النبوي الشريف ؛ فإنه عليه الصلاة والسلام أفصح العرب على الإطلاق ، إذا ذكر اللفظ في

مكان ما ، فإنه يورده في مكان آخر بالمعنى ؛ كما صنع الإمام البخاري رحمه الله تعالى في جامعه الصحيح .

وقد برع في هذا الإيراد الإمام الحافظ محمد بن حبان البستي في كتابه الصحيح الذي سماه "التقاسيم والأنواع" ، وقد نص العلماء على أن ابن حبان رحمه الله تعالى قد جمع في كتابه هذا أنواعاً كثيرة من الحديث ، بلغت أربعمائة نوع ، اهـ .

قلت : هكذا التفنن عنده ، مع كونه متساهلاً في باب الجرح والتعديل ، وقد فعل هذا كله لأجل التفقه والاستنباط من نصوص السنة والسيرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ، وبعد تفننه في إيراد أسانيده المتنوعة لكي يقوّي بها المتون الحديثية ، والسيرة النبوية الشريفة على صاحبها الصلاة والسلام .

ومن هنا كان عمل الأخ العزيز الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه ، مع أسلوبه الخاص منكرًا قبيحاً ، وقد فتح به الباب الخطير أمام العدو الغاشم الذي يريد إبطال حجية السنة والسيرة جملة وتفصيلاً ؛ لأنّ أسلوب الأخ الكريم لم يمثل أبداً ذاك الاستنباط الفقهي العظيم الذي حملته السيرة والسنة في طياتهما ؛ من معاني كثيرة قد تبلغ مئات من المسائل الفقهية ، أو أكثر ، فلا يجوز للمتأخرين العصريين الذين لا صلة لهم بهذا العلم الشريف سنة ولا سيرة العدول عنها .

ثالثاً : وكذا حذف الأسانيد عنده ، قد دمر تدميراً كاملاً تلك الطرق المتنوعة التي حملت علماً نافعاً في كيفية الأداء والسماع والوصول إلى تلك المتون الحديثة ، وكان هذا العلم الإسنادي منفرداً في بابهِ ، وعزيراً في وجوده عند المسلمين الأولين والآخرين رحمهم الله تعالى .

وهكذا أبعث الأخ الدكتور باجتهاده الخاطيء طلاب العلم ورواده عن هذا الميدان الفسيح الذي بُذلت فيه الجهود العظيمة المثالية من قبل النقاد الكبار .

وإذا كان الأخ العزيز يريد تسهيل دراسة السيرة النبوية أمام عوام الناس وخواصهم في هذا الزمن المتأخر الذي قلّ فيه العلم الصحيح من علم الكتاب والسنة ، فعليه أن يعمل كما عمل الإمام المنذري في كتابه الترغيب والترهيب عملاً عاماً في جميع ما يحتاج إليه المسلمون ، مع عزوه الأحاديث إلى مصادرها ، ومع حكمه على بعض الأسانيد بالصحة أو الحسن أو الضعف حسب قدرته .

ومع ذلك قد أخذ عليه الأشياء الكثيرة كما لا يخفى على أحد . فكان عليه أن ينقل صيغ السيرة كما جاءت في مصادرها ، مع وضع الأبواب المناسبة عليها ، وفي هذه الأبواب : الفقه المطلوب ، وتهذيب النفوس وترقيتها ، مع دقة الكلام المناسب الجيد حول هذه المتون السيرية . وأما بهذا الأسلوب الذي أورده الأخ الكريم

من تلقاء نفسه ، فإنه يعرض فكره وهواه ونزعته على المسلمين بالظلم والعدوان ، فكان العمل من هذا القبيل خراباً ودماراً ، والله أعلم .

رابعاً : ولقد ترك الأخ العزيز الحوادث الكثيرة المهمة التي تتعلق بولادته عليه الصلاة والسلام ، وعلى رأسها تاريخ ولادته الذي لا يتفق الآن عند كثير من المسلمين ؛ إذ جعلوا تاريخ ولادته هو الثاني عشر من ربيع الأول ، مع أن يوم ولادته عليه الصلاة والسلام هو يوم الاثنين بدون شك ولا شبهة ، كما جاء في صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالى . وأما تحديد تاريخ ولادته عليه الصلاة والسلام كما قال ابن إسحاق معلقاً بدون إسناد هو يوم الثاني عشر من ربيع الأول ، فهذا لا يتفق أبداً بعد إجراء العملية الحسابية التي تؤدي إلى أنه كان بلغ سنه ثلاثاً وستين سنة عليه الصلاة والسلام ، كما هو الصحيح الراجح عند المحققين من السلف والخلف رحمهم الله تعالى .

وأما يوم انتقاله عليه الصلاة والسلام من هذه الدار الفانية إلى جوار ربه ، فهو اليوم الثاني عشر من ربيع الأول من السنة الحادية عشرة من هجرته عليه الصلاة والسلام بدون شك ولا شبهة . وكنتُ قد جمعتُ جمعاً دقيقاً في هذه السيرة العطرة ، وذلك منذ ولادته عليه الصلاة والسلام إلى أن بلغتُ إلى غزوة بدر الكبرى ،

وذلك بمكة المشرفة ، وقد استغرق الوقت الطويل في هذا الجمع ، وذلك منذ عام ١٣٨٩ - ١٣٩٩ هـ ، وفي بداية عام ١٤٠٠ هـ وقعت الكارثة على يد أولئك المجانين ، وذلك في الحرم المكي الشريف ، وعلى إثرها دمّرت مكتبة معهد الحرم المكي الشريف ، وفيها هذا البحث المطول ، وكتاب الحافظ أبي يعلى الموصلي المحقق ، وغيرهما من الكتب العلمية النافعة ، والله في ذلك حكمة بالغة عظيمة في هذا الضياع ، وكنت قد طولت في تحديد تاريخ ولادة النبي ﷺ ، وهو اليوم التاسع من شهر ربيع الأول من عام الفيل ، وقد وافق في ذلك البحث ذاك التاريخ واليوم المذكور هو يوم الاثنين ، وبه اكتمل تحديد سنه عليه الصلاة والسلام بثلاث وستين سنة بالوفاء والتمام .

ولكن الأخ الكريم لم يتعرض لهذا الموضوع الهام إطلاقاً ، وهذا نقص كبير في كتابه ذاك .

خامساً : وكان على الأخ العزيز وفقه الله تعالى للخير أن يبحث بحثاً دقيقاً في أبويه عليه الصلاة والسلام ، وما كانا عليه من الأحوال والظروف ، ولو مختصراً ، ثم موتهما قبل ولادته عليه الصلاة والسلام ، والحكمة في ذلك على وجه التقريب ، وذلك عن طريق النقل الصحيح ، مع مشاهدة قوله تعالى في سورة الأنعام في حق أبي إبراهيم ؛ إذ قال جل وعلا : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ

آزر أتخذ أصناماً آلهة إنى أراك وقومك فى ضلال مبين ﴿ [الأنعام ، آية ٧٤] ، وقد مات آزر على الكفر با لله تعالى ، ومع إيراد بعض آيات سورة مريم ؛ إذ قال جل وعلا : ﴿ واذكر فى الكتاب إبراهيم إنه كان صديقاً نبياً ﴿ إذ قال لأبيه يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يفنى عنك شيئاً ﴿ يا أبت إنى قد جاءنى من العلم ما لم يأتك فاتبعنى أهدك صراطاً سوياً ﴿ يا أبت لا تعبد الشيطان إن الشيطان كان للرحمن عصياً ﴿ يا أبت إنى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فتكون للشيطان ولياً ﴿ إلى آخر الآيات ٤١-٥٠ .

والآيات الأخرى فى هذا المعنى الواضح لكثيرة جداً ، وإنها لتتفق وتتحد تماماً بما كان عليه أمر والد رسول الله ﷺ ووالدته ، وأنهما قد ماتا على الكفر ، وقد وضع الإمام أبو عبدالرحمن النسائي فى سننه الصغرى بابا تحت حديث أخرجه الإمام مسلم فى الصحيح أيضاً : (زيارة قبر المشرك) .

فلا غضاضة على الأخ الكريم الدكتور أكرم إذا بين ذلك ووضح فى ضوء الأدلة القاطعة ، والبراهين الساطعة من الكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة ، ولو مختصراً .

ولكنه لم يتعرض لهذا الموضوع الهام الخطير خوفاً مما سوف يشيره عامة الناس هنا وهناك من الغوغاء والفتنة .

ولذا لم يتعرض قبل هذا الموضوع لموضوع تحديد تاريخ مولده عليه الصلاة والسلام ، والذي اتخذته المسلمون اليوم عن طريق العواطف والمشاعر ، وحباً في رسول الله صلى الله عليه وسلم عيداً سنوياً يقيمون فيه أعياد الميلاد المحدثه والمبتدعة في سائر العالم الإسلامي وغيره ، إلا ما شاء الله تعالى .

وقد ترك الأخ الدكتور هذه المواضيع الهامة التي تتعلق بالإحداث والإبتداع في دين الله تعالى ، وحاشاه من ذلك ، إلا أنه قد أهمل المواضيع الهامة العظيمة التي تتعلق بالعقيدة الإسلامية الصحيحة ، والبيان الواضح والمنور حولها ، لفلا يقع المسلمون بحسن نيتهم في المفاصد العقائدية المنحرفة عن الجادة المستقيمة .

ولو يبين وفصل وشرح عن هذه البدعة المحدثه على يد البطالين في القرون المتأخرة ، لكان قد أدى واجباً كبيراً عن دينه الخفيف ، وعن محبته للنبي محمد ﷺ الأصلية ، في ضوء قول الله تعالى في سورة آل عمران : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ الآية .

ولكنه - هداه الله تعالى إلى الحق والصواب - لم يتعرض لهذا الموضوع الهام إطلافاً ، ولم يُشر إليه إشارة صغيرة ولا كبيرة ، والله أعلم به ؛ لماذا هذا التساهل منه في هذا الباب المهم الخطير ؟ أو لم يجد البحث فيه ، ولا معرفة له به ؛ كما سار في سيرته المزعومة ، والله أعلم .

(ما فائدة دراسة السيرة النبوية ؟)

فما هي فائدة الدراسة العصرية الناقصة في سيرة رسول الله ﷺ إذا لم تؤدّ هذه الدراسة إلى بيان الحق والإنصاف والعدل ، وخدمة العقيدة الإسلامية الصحيحة التي غفل عنها كثير من الدارسين المحققين اليوم - إلا ما شاء الله تعالى - ؟ .

وإن هذه الدراسة فاسدة تماماً ، وناقصة في الجوانب الكثيرة من حياته عليه الصلاة والسلام ، فلا ينبغي لهذا الباحث أو المحقق أن يرفع القلم بهذه الصفة الشنيعة السيئة ، وإن قلمه مهما بلغ من قوته في هذه الحالة ، فهو قلم شر وفساد وجهل ، لا يتقوى به إلا الجهلة الأغبياء الذين حملوا العواطف والمشاعر والأحاسيس المبنية على الظلم والفساد والعناد ، والبعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن دينه ، وعقيدته ، ونظامه الرفيع ، وأخلاقه السامية .

إن كتاب الدكتور أكرم بدون شك كتاب دمار وخراب في هذا الباب ، والله أعلم ؛ لما بيّنتُ في الفقرات الأولى .

سادساً : وإن حادثة رعيه ﷺ الغنم ، وذلك قبل البعثة ، قد تركه الأخ الدكتور أكرم فيما علمت ؛ فقد أخرج البخاري رحمه الله تعالى في جامعه الصحيح ، كتاب الإجارة ، باب رقم (٢) ، وقد عقد عليه عنوان الباب بقوله : باب رعي الغنم على

قراريط ، حديث رقم ٢٢٦٢ ، ثم ساق إسناده عن طريق شيخه أحمد بن محمد المكي بن الوليد بن عقبة بن الأزرق ، وقد انفرد به البخاري في إخراج هذا الحديث ، دون الكتب الستة الآخرين ؛ إذ قال : حدثنا عمرو بن يحيى ، عن جده ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : " ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم " ، فقال أصحابه : وأنت ؟ فقال : " نعم ، كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة " اهـ .

قلت : أخرجه الإمام ابن ماجه ، من طريق شيخه سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ، ثم الحدثاني . قال الحافظ في التقریب رقم الترجمة ٥٩٦ : بفتح المهملة والمثلثة ، ويقال له الأنباري ، بنون موحدة ، أبو محمد ، صدوق في نفسه ، إلا أنه عمي فصار يلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول ، من قدماء العاشرة ، مات سنة ٢٤٠ هـ ، وله مائة سنة / م ق . اهـ .

قلت : ومن هنا تبكي فرحاً واستبشاراً على صنيع البخاري في الجامع الصحيح ، إذ لم يخرج هذا الحديث بهذا اللفظ عن طريق سويد بن سعيد بن سهل رحمه الله تعالى ؛ لأنه لم يكن على شرطه ، وقد أخرج له مسلم في الصحيح في المتابعات مقروناً بغيره .

وهكذا ضُبط هذا العلم ضبطاً عجيباً ، يجب أن تفرح فرحاً عظيماً بهذه الدقة المتناهية في الضبط والكتابة والسماع .

والحديث عند الإمام ابن ماجه ، في سننه ، في كتاب التجارات ، باب رقم (٥) ، وعنوانه : باب الصناعات ، حديث رقم ٢١٤٩ .

وقد روى الإمام سويد المذكور عن عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي ، أبي أمية السعيد المكي ، والذي روى عنه شيخ البخاري أحمد بن محمد المكي المذكور أيضاً ، والذي مضت ترجمته آنفاً . وإنّ هذا العمرو بن يحيى يروي عن جده سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ، كما كان عند البخاري رحمه الله تعالى ، وإن هنا عند ابن ماجه في سننه في نسخة محمد فؤاد عبد الباقي خطأ قبيحاً جداً ، وهو كلمة (عن) زائدة ؛ إذ الإسناد عند ابن ماجه هكذا في المطبوعة : حدثنا سويد بن سعيد ، ثنا عمرو بن يحيى بن سعيد القرشي ، عن جده ، عن سعيد بن أبي أحيحة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : " ما بعث الله نبياً إلا راعى الغنم " قال له أصحابه : وأنت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : " وأنا كنتُ أرهاها لأهل مكة بالقراريط " . قال سويد : يعني كل شاة بقيراط اهـ .

قلت : هكذا الإسناد والحديث في هذه المطبوعة من سنن ابن ماجه بهذا الخطأ القبيح الذي وقع ، وهو كلمة (عن) سعيد بن أبي أحيحة ، زائدة لا حاجة إليها لهذا الإسناد أبداً ؛ لأن سعيد بن أبي

أحيحة : هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي المدني ثم
الدمشقي ثم الكوفي ، ثقة من صغار الثالثة ، مات بعد العشرين
ومائة ، والذي يروي عنه البخاري وابن ماجه عن أبي هريرة رضي
الله عنه . وإنما حصل هذا الإشكال في هذا الإسناد عند ابن ماجه
لأنه رحمه الله تعالى هكذا تلقى هذا الإسناد عن شيخه سويد بن
سعيد بن سهل ، بهذه الكنية ، ثم طبع ابن ماجه في شركة عيسى
البابي الحلبي ، بتحقيق والتعليق للشيخ محمد فؤاد عبدالباقي ، مع
هذه الأخطاء القبيحة . وقد يظن بعض من لا علم عنده أن إسناد
ابن ماجه فيه الزيادة في متصل الأسانيد لوجود (عن) هذه الدخيلة
والإسناد الصحيح هكذا : (عن جده سعيد بن أبي أحيحة عن أبي
هريرة) ، وقد تغير في إسناد ابن ماجه رحمه الله تعالى شيخه سويد
ابن سعيد بن سهل فقط ، والباقي كإسناد البخاري رحمه الله
تعالى ، والله أعلم .

(عودة إلى موضوع رعي الغنم)

نعود إلى موضوع رعي الغنم الذي تركه الأخ الدكتور أكرم في سيرته الصحيحة المزعومة ، بدون علمه به . وإن هذا اللفظ المروي عند البخاري وابن ماجه ليحمل المعاني الكثيرة في طياته ، كما شرحه الحافظ في الفتح ٤/٤٤١ ، مع إيراد تلك الزيادات من مصادرها ، ومع كلامه على أسانيدھا بالتوسع ، كل ذلك يوضح ويشرح ويفسر الحكمة والعلة في رعي الغنم للأنبياء جميعاً . ولذا قال الحافظ في آخر صفحة ٤/٤٤١ : (وفي ذكر النبي ﷺ لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ، ما كان عليه من عظيم التواضع لربه ، والتصريح بمنته عليه وعلى إخوانه من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الأنبياء) اهـ .

قلت : وإن هناك المعاني الكثيرة جداً التي يحملها هذا الحديث

الشريف ، منها :

﴿١﴾ - فضيلة هذا الحيوان .

﴿٢﴾ - فضيلة الكسب باليد .

﴿٣﴾ - إن في لبن الغنم شفاء من عدة أمراض ، كما حكى لي

عدة أطباء ، وهم متخصصون في الأمراض الباطنية .



- ﴿٤﴾ - فضيلة الصبر على تحمل المشقة في سبيل الدعوة الإسلامية ، وتمرين الدعاة أنفسهم قبل الشروع في العمل الدعوي ؛ لأن هذا الحيوان كثير التفرق ، والجمع بينه أمر صعب .
- ﴿٥﴾ - حمل مشقة النبوة والدعوة إلى الخير أمر مهم جداً .
- ﴿٦﴾ - فضيلة العلم الصحيح ، ودراسته ، وتعلمه أمر ضروري جداً لكل داع ومرشد ومربي .
- ﴿٧﴾ - تربية الأولاد ، والزوجة أو الأزواج وفق منهج النبوة والرسالة أمر واجب من أوجب الواجبات .
- ﴿٨﴾ - فضل بعثة الدعاة المخلصين إلى أقطار العالم للتوجيه والإرشاد .
- ﴿٩﴾ - فضيلة السؤال عما لا يعلم الإنسان من أمر دينه .
- ﴿١٠﴾ - الوجوب على المسئول أن يجيب السائل بما عنده من علم بالجواب الصحيح لكي يعمل به السائل .
- ﴿١١﴾ - لا حرج على السائل إذا كان لم يستعمل الأسلوب المناسب الذي فيه تعظيم المسئول (إذ قال واحد منهم : أنت ؟ دون أن يلقبه برسول الله) .
- ﴿١٢﴾ - ولا حرج في استعمال لفظ الجمع من قبل السائل ؛ كما هنا ، إذ جاء فيه : فقال أصحابه ، مع أن السائل كان واحداً ، ولا يجوز أبداً أن يتكلم هؤلاء الأصحاب جميعاً عند توجيه السؤال لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

﴿١٣﴾ - ولا بأس أن يزيد المستول في جوابه بعض الكلمات الزائدة ، كما هنا .

﴿١٤﴾ - إثبات تواضع النبي صلى الله عليه وسلم من هذا النص .

﴿١٥﴾ - إثبات لزوم الحلم للدعاة والمرشدين ؛ فيجب عليهم أن يتعاطوه في جميع تصرفاتهم .

﴿١٦﴾ - يجب على ولاة الأمور أن يوصوا الدعاة بالحلم والحكمة ، ثم يرسلوهم إلى الأقطار .

﴿١٧﴾ - إنّ الداعي إذا كان غليظ القلب ، شديد الكلام ، فإنه يضر أكثر مما سيفيد .

﴿١٨﴾ - الصدق في كلام الداعية ، ولو أدى ذلك إلى سقوط منزلته ، وظهور حقيقته أمام الخلائق ، إذا كان ذاك الشيء في الظاهر يؤدي إلى نقص منزلة الدعاة .

﴿١٩﴾ - حذف الألقاب التي قد تحملها الناس بالحق أو بدونه .

﴿٢٠﴾ - شدة رعي الغنم ، وصعوبة تربيته دون غيره من الحيوان .

﴿٢١﴾ - رغبة شديدة ودعوة صريحة إلى أن يمتلك المسلم هذا النوع من الحيوان .

﴿٢٢﴾ - إن صحة الإنسان وعافيته مطلوبة عند الشرع

الشريف ، وإن طلبه مشروع ومحجوب .

﴿٢٣﴾ - ثبوت ضعف طبيعة هذا الحيوان بالنسبة إلى غيره ، ثم

الرعاية به حق واجب من ناحية الطعام والمياه ، ووضعها في موقع

مناسب شتاء وصيفاً ، لتلا يتأذى بما يصيبه من كوارث طبيعية

وغيرها .

﴿٢٥﴾ - وجوب تدريب الدعاة علماء وخلقاً وسلوكاً

وعقيدة ، ثم إرسالهم حسب ظروف البلاد والأمكنة .

وإن هناك مسائل أخرى كثيرة ، يحملها هذا النص في طياته ،

مع تلك الزيادة المهمة المرورية عند الآخرين من النقاد الأجماع لهذا

النص .

(عودة إلى الملاحظات على الكتاب)

سابعاً : ترك الأخ العزيز أهمّ موضوع في السيرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ؛ وهو فصله وحكمه ﷺ بين قبائل العرب في وضعه الحجر الأسود في مكانه عند انتهاء قريش من بناء الكعبة المشرفة ، مع اختيارهم ومشاورتهم فيما بينهم على أن أول داخل في الكعبة المشرفة هو الذي يضع الحجر الأسود ، ثم اتفاهم عند مشاهدتهم النبيّ ﷺ ؛ إذ قالوا : (جاءكم الأمين) .

وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده ٤٢٥/٣ هذه القصة ، فقال : (ثنا عبدالصمد ، ثنا ثابت يعني أبا زيد ، ثنا هلال يعني ابن خباب ، عن مجاهد ، عن مولاة أنه حدثه أنه كان فيمن يبني الكعبة في الجاهلية ، قال : ولي حجر أنا نحتته بيدي أعبده من دون الله تبارك وتعالى ، فأجىء باللبن الخائر الذي أنفسه على نفسه فأصبه عليه ، فيجىء الكلب ، فيلحسه ، ثم يشغر فيبول . فبنينا حتى بلغنا موضع الحجر ، وما يرى الحجر أحد ، فإذا هو وسط حجارتنا مثل رأس الرجل يكاد يتراءى منه وجه الرجل ، فقال بطن من قريش : نحن نضعه ، وقال آخرون : نحن نضعه . قال : اجعلوا بينكم حكماً ، قالوا : أول رجل يطلع من الفج ، فجاء النبيّ ﷺ ، فقالوا :

أتاكم الأمين . فقالوا له ، فوضعه في ثوب ، ثم دعا بطونهم ، فأخذوا بنواحيه معه ، فوضعه هو ﷺ) اهـ .

قلت : هكذا هذا الحديث بهذا الإسناد ، وبهذا اللفظ ، وهو في سيرته عليه الصلاة والسلام قبل البعثة ، وهو يحمل المعاني الكثيرة جداً في طياته ، ولم يورد الأخ الدكتور هذا اللفظ ، ولا معناه في كتابه السيرة الصحيحة .

وقد أورده العلامة الحافظ أبو بكر الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٣/٢٩١-٢٩٢ ، ثم قال : رواه أحمد ، وفيه هلال بن جناب ، وهو ثقة وفيه كلام ، وبقية رجاله رجال الصحيح . اهـ .

قلت : (جناب) هنا خطأ قبيح وقع في المطبوعة عن النساخ ، وليس اسمه جناب ، وإنما هو هلال بن جناب . قال الحافظ في التقريب رقم الترجمة ١٢٩ ، ٣٢٣/٢ : بمجمة وموحدتين ، العبدى مولاهم ، أبو العلاء البصري ، نزيل المدائن ، صدوق ، تغير بأخرة ، من الخامسة ، مات سنة ١٤٤ هـ / عم ؛ (أي هو من رجال السنن الأربعة) .

قلت : هو حسن الحديث إن شاء الله تعالى ، ولحديثه هذا شواهد كثيرة جداً أخرجها الإمام أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى المتوفى سنة ٢١٢ هـ في كتابه تاريخ مكة ١/١٥٧ -

١٦٣ من عدة وجوه ، بعضها حسنة ، وبعضها ضعيفة يحتمل ضعفها .

ومن هنا يتأكد القول أن تلك الرواية التي أخرجها الإمام أحمد في مسنده حسنة بدون شك ولا شبهة ، وقد حملت المعاني الكثيرة ، وكلها تدل على عظمة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وسمو منزلته ، وشريف مكانته قبل النبوة ، ولم يذكر الأخ الدكتور هذه المنقبة العالية الثابتة في حق الرسول الكريم ﷺ قبل أن يوحى إليه ربه جل وعلا .

ثامناً : راجع فتح الباري ، مناقب الأنصار ، باب ٢٥ ، بيان الكعبة ، حديث رقم ٣٨٢٩ ، وهو حديث مهم جداً تركه الأخ الدكتور أكرم لعدم علمه به ، ونصه هكذا : قال البخاري : (حدثنا محمود ، حدثنا عبدالرزاق ، قال : أخبرني ابن جريج ، قال : أخبرني عمرو بن دينار ، سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال : لما بُنيت الكعبة ذهب النبي ﷺ وعباس ينقلان الحجارة ، فقال عباس للنبي ﷺ : اجعل إزارك على رقبتك يَقِكَ من الحجارة ، فخرّ على الأرض ، وطمحت عيناه إلى السماء ، ثم أفاق ، فقال : إزاري إزاري . فشُدَّ عليه إزاره) . اهـ .

قلت : هكذا تقف على عشرات الحوادث التي وقعت له عليه الصلاة والسلام وهو صغير لم يبلغ الحلم .

وفي هذا الحديث مشاركة النبي صلى الله عليه وسلم مع عمه العباس ، وهما مع قريش في بناء الكعبة . وهو موضوع هام جداً ، وقد تركه الأخ الدكتور في كتابه هذا .

تاسعاً : ثم قضية كشف عورته صلى الله عليه وسلم في صغر سنه ، وقد أورد الحافظ في الفتح ١٤٦/٧-١٤٧ هذه القصة الكريمة نقلاً عن الإمام ابن إسحاق من كتابه في المبعث - وهو جزء من سيرة ابن إسحاق رحمه الله تعالى - ، إذ قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ذكر لي يُحدّث عما كان الله يحفظه في صغره ، أنه قال - أي صلى الله عليه وسلم - : (لقد رأيتني في غلمان من قريش ننقل حجارة لبعض مما تلعب به الغلمان ، وكلنا قد تعرى وأخذ إزاره ، فجعله على رقبته ، يحمل عليه الحجارة ، إذ لكمي لاكم ما أراه ، ثم قال : شدّ عليك إزارك . قال : فشددته عليّ ، ثم جعلت أحمل وإزاري عليّ من بين أصحابي) اهـ .

قلت : لم يورده الأخ الدكتور أكرم ، ولم يشر إليه البتة . وهذه قضية مهمة عظيمة جداً إن صحّ إسنادها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم في صغر سنه ، وإنها تتعلق بسيرته العطرة في صغر سنه . فكان الواجب على الأخ الدكتور أن يوردها في كتابه ، ولو بالإشارة ، ولكنه لم يفعل هذا ولا ذاك ، لعله لم يحمل علماً كافياً

عن هذه السيرة العطرة . وكنْتُ قد فصلتُ هذا الموضوع في كتابي ذاك الذي كنتُ بلغتُ فيه إلى غزوة بدر الكبرى . والله أعلم .

وكنْتُ قد دققتُ في الموضوع كثيراً ؛ فإنني كنتُ قد وقفتُ على عدة طرق ضعيفة لهذا النص ؛ فإنَّ له أصلاً .

عاشراً : لم يورد الأخ الدكتور أكرم في السيرة النبوية الصحيحة قصة حديث زيد بن عمرو بن نفيل ، وهو ابن عم عمر ابن الخطاب بن نفيل ، ووالد سعيد بن زيد الصحابي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة . وقد أخرج البخاري في الجامع الصحيح في كتاب مناقب الأنصار حديث زيد بن عمرو بن نفيل ، باب رقم ٢٤ ، باب حديث زيد بن عمرو بن نفيل ، حديث رقم ٣٨٢٦ ، الفتح ١٤٢/٧ ، ثم ساق إسناده قائلاً : (حدثني محمد بن أبي بكر ، حدثنا فضيل بن سليمان ، حدثنا موسى بن عقبة ، حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما - هذه الرواية هنا مرسلة ، ولكنه أخرجها في موضع آخر متصلة ، (انظر المناقب ، حديث رقم ٣٨٢٧) - أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح قبل أن ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي ، فقُدِّمت إلى النبي صلى الله عليه وسلم سفرة ، فأبى أن يأكل منها ، ثم قال زيد : إني لست أكلُ مما تذبحون على أنصابكم ، ولا أكل

إلا ما ذكر اسم الله عليه . وإن زيد بن عمرو كان يعيب على قريش ذبائحهم ، ويقول : الشاة خلقها الله ، وأنزل لها من السماء ماء ، وأنبت لها من الأرض ، ثم تذبجوها على غير اسم الله إنكاراً لذلك وإعظماً له اهـ .

قلت : ولقد وجد هذا الحديث في مغازي موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي ، ومنه أخذ الإمام البخاري بإسناده هذا الحديث .

وكما ترى وتشاهد : إن هذا اللقاء التاريخي العظيم الذي تم بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين زيد بن عمرو بن نفيل كان قبل البعثة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ، وما جرى في ذلك اللقاء التاريخي في قرية بَلَدَح ، وقال الحافظ في الفتح ١٤٣/٧ : هو مكان في طريق التنعيم ، بفتح الموحدة والمهملة ، بينهما لام ساكنة ، وآخره مهملة ، ويقال : هو واد . اهـ .

قلت : ولقد ذكر الحافظ هنا في الفتح الروايات الكثيرة التي تشهد لهذا الحديث لفظاً ومعنى ، مع كلامه على أسانيدھا ومتونها التي تشرح هذا الموضوع شرحاً وافياً . وأثبت هنا أن الرسول ﷺ وزيد بن عمرو بن نفيل لم ياكلا من هذه السفرة شيئاً إنكاراً منهما على تلك الذبائح التي ذبحت لغير الله تعالى ، وذلك قبل أن يُوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولو ذكر هذا الموضوع الأخ

الدكتور أكرم في سيرته الصحيحة - حسب زعمه - ، ولو بالإشارة ، لكان أدى واجباً كبيراً عظيماً نحو فطرة وسجية رسول الله صلى الله عليه وسلم الكريمة التي فطره الله تعالى عليها ؛ إذ أنه لم يأكل من تلك السفرة لا هو ولا صاحبه زيد بن عمرو بن نفيل ؛ لأنها لم يكن عليها طعام حلال ، وإنما كان عليها مما لم يُذكر اسم الله عليه ، وقد عرفاه عن طريق الفطرة السليمة ، والسجية الكريمة .

وقد برع الحافظ هنا في بيان هذا المعنى الواضح إذ قال : (وكان - أي زيد بن عمرو بن نفيل - ممن طلب التوحيد ، وخلع الأوثان ، وجانب الشرك ، لكنه مات قبل المبعث . فروى محمد بن سعد ، والفاكهي من حديث عامر بن ربيعة حليف بني عدي بن كعب قال : قال لي زيد بن عمرو : إني خالفتُ قومي ، واتبعت ملة إبراهيم وإسماعيل ، وما كانا يعبدان ، وكانا يصليان إلى هذه القبلة ، وأنا أنتظر نبياً من بني إسماعيل يُبعث ، ولا أراني أدركه ، وأنا أؤمن به ، وأصدقه ، وأشهد أنه نبيّ ، وإن طالت بك حياة فاقرأه مني السلام . قال عامر : فلما أسلمتُ ، أعلمتُ النبيَّ ﷺ بخبره ، فردّ عليه السلام ، وترحمّ عليه ، وقال : ولقد رأيتَه في الجنة يسحب ذيولاً) . اهـ .

قلت : الروايات كثيرة جداً في هذا الباب المهم العظيم ، وكنتُ قد فصلتُ هذا الموضوع بمحكمة في عام ١٣٩١ هـ في تلك الأوراق

التي كنت أزعّم فيها أن فيها سيرة نبينا ﷺ قبل
البعثة ، وقد علقت في ذهني إلى الآن ، مع
حزني الشديد لضياعها ، وإفسادها على أيدي
السفهاء .

ولكن مع الأسف الشديد ، والحزن البالغ ،
إني لم أجد هذه المواضيع المهمة في كتاب الأخ
الدكتور أكرم ؛ لأن كتابه السيرة النبوية
((الصحيحة)) - حسب زعم الدكتور - إذا
لم تخدم العقيدة الإسلامية الصحيحة التي دعا
إليها رسول الله ﷺ وسائر الأنبياء والرسل
عليهم الصلاة والسلام ، فإن هذه الكتابة
دمار ، وخراب ، ورياء وسمعة ، لا يستحق
صاحب هذه الكتابة التمجيد والتعظيم ، وإنما
هو يكتب لإرضاء الناس الجهلة ، والأغبياء ،

والبلداء ، الذين فقدوا العلم ، والبصيرة ،
والحق ، والإنصاف ، والعدل ؛ لبعدهم
الشاسع عن الله تعالى ، وعن رسوله الكريم
صلى الله عليه وسلم ، عن طريق تلك الكتابة
الخبیثة الارتجالية ، الذين أرادوا الجاه والمال ،
والعزّ والشرف ، على حساب هذه المواضع
الهامة ، دون تحقيق ، ولا تمحيص ، ولا
تدقيق ، فضلوا وأضلوا .

وقد انسدّ أمام هؤلاء الباب ، وأُغلق عن
طريق القواعد الرفیعة ، والقوانين الراسخة في
التأليف ، والتصنيف ، والتحقيق ، لا كهؤلاء
الذين لم تكن لديهم تلك القواعد ، ولم يكن لهم
بها أية صلة علمية ، ولا دراية بالعلم الصحيح
الربانيّ الحقّ الذي سوف يأخذ بأيديهم

إلى الخير ، والعدل ، والإنصاف ، وترك العناد ،
والفساد ، والاستعلاء ، والله أعلم .

(عودة إلى بعض ما فات الأخ الدكتور أكرم ذكره)

وإن هناك مئات الحوادث التي تركها الأخ الكريم في كتابه هذا :
[السيرة النبوية الصحيحة] ، فلم يوردها ، ولو بالإشارة الخفيفة ،
لعل الله تعالى سوف يوفقه إن شاء الله تعالى لإعادة النظر في هذا
الكتاب ، وفي غيره من كتبه الكثيرة ، وفيها من هذه البلايا
والمصائب الكثيرة ؛ لأنه وفقه الله تعالى كان بعيداً جداً عن الدراسة
الجدية الحقيقية في السنة وعلومها ، كما سيأتي مزيد إيضاح وبيان
إن شاء الله تعالى .

وحديث زيد بن عمرو بن نفيل الذي أخرجه البخاري في
الصحيح ، في كتاب المناقب ، والذي مضى الآن قريباً ، أخرجه
أيضاً في كتاب الذبائح والصيد برقم ٥٤٩٩ ، عن شيخ آخر ،
وهو معلى بن أسد القمي ، وهو عن عبدالعزیز بن المختار ، أخبرنا
موسى بن عقبة قال : أخبرني سالم أنه سمع عبداً لله يحدث عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر الحديث كما تقدم
مختصراً . وقد عقد عليه الباب الفقهي ؛ إذ قال : باب ١٦ ما ذبح
على النصب والأصنام ، ثم ساق إسناده عن شيخه ذاك الذي مرّ
الآن اسمه ، وذكره .

حادي عشر : وإنّ هناك رواية ، وهي عظيمة في بابها ،
وسامية كريمة ، تعظم شأن زيد بن عمرو بن نفيل رحمه الله تعالى
أخرجها الإمام البخاري هنا في الجامع الصحيح ، في كتاب المناقب
برقم ٣٨٢٧ ، وهي معلقة ببعض التعليق ، ولكن البخاري وصلها
في بداية الباب ٢٤ ؛ إذ قال : (فضيل بن سليمان شيخ محمد بن
أبي بكر بن علي بن عطاء المقدمي ، قال موسى : حدثني سالم بن
عبد الله ، ولا أعلمه إلا تحدّث به ، عن ابن عمر أن زيد بن عمرو
ابن نفيل خرج إلى الشام ليسأل عن الدين ويتبعه ، فلقي عالماً من
اليهود ، فسأله عن دينهم ، فقال : إنني لعلي أن أدين دينكم ،
فأخبرني . فقال : لا تكون على ديننا حتى تأخذ بنصيبك من
غضب الله . قال زيد : ما أفرّ إلا من غضب الله ، ولا أحمل من
غضب الله شيئاً أبداً ، وأنّي أستطيعه ؟! فهل تدلني على غيره ؟
قال : ما أعلمه إلا أن تكون حنيفاً . قال زيد : وما الحنيف ؟
قال : دين إبراهيم ، لم يكن يهودياً ولا نصرانياً ، ولا يعبد إلا
الله . فخرج زيد ، فلقي عالماً من النصارى ، فذكر مثله ، فقال :
لن تكون على ديننا حتى تأخذ بنصيبك من لعنة الله . قال : ما أفرّ
إلا من لعنة الله ، ولا أحمل من لعنة الله ولا من غضبه شيئاً أبداً
وأنّي أستطيع ؟ فهل تدلني على غيره ؟ قال : ما أعلمه إلا أن يكون
حنيفاً . قال : وما الحنيف ؟ قال : دين إبراهيم ، لم يكن يهودياً

ولا نصرانياً ، ولا يعبد إلا الله . فلما رأى زيد قولهم في إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، خرج ، فلما برز رفع يديه ، فقال : اللهم إني أشهد أني على دين إبراهيم) . اهـ .

قلت : هذا الحديث المهم العظيم الذي يحمل المعاني الكثيرة ؛ منها أن دين جميع الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام كان واحداً ؛ وهو التوحيد . والحديث في صميم السيرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ، وهو نحو معنى حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه ، الذي أورده الأخ الدكتور ، وذلك تحت عنوان : إرهاصات نبوية . ثم ذكر بعض الأشياء الجيدة ؛ كتسليم الحجر عليه عليه الصلاة والسلام ، والتحبب إليه في عبادته في غار حراء ، ونحوها ، وهي قليلة جداً . ولم يورد هذا الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري في الجامع الصحيح هنا ، ومع أنه متصل اتصالاً مباشراً مع سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك قبل مبعثه عليه الصلاة والسلام . والحديث يحمل المعاني الكثيرة التي قد تبلغ المئات ، ولكن عجلة وسرعة الأخ الدكتور أكرم في هذا العمل الارتجالي أبعده عن إيراد هذا الحديث الصحيح في بحثه هذا ، وهذا مما لا شك فيه نقص كبير ، وعيب خطير ، وإهمال شديد منه في هذا الكتاب ، في عدم إيراد مثل هذه الأحاديث الصحيحة ، وهي تمثل عنصراً أساسياً في دعوة جميع الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام إلى التوحيد الخالص ؛ لأنّ السيرة النبوية قد حملت في

طياتها ونصوصها الكثيرة هذا العنصر الأساسي القوي البارز في بيان توحيده جل وعلا بتلك الجهود العظيمة المثالية التي كانت فريدة في نوعها ، وعزيزة في وجودها ، والتي حققها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على نفسه الزكية الطاهرة أولاً ، ثم دعا إليها دعوة صريحة واضحة بيّنة ، وذلك وحيّاً من الله تعالى إليه ، وقبل الوحي أيضاً ، وأنه كان عليه الصلاة والسلام يُجانب المشركين في عاداتهم الجاهلية ، ومنها :

(من صفات النبي صلى الله عليه وسلم)

(قبل البعثة)

جانب رسول الله صلى الله عليه وسلم المشركين في عاداتهم الجاهلية قبل البعثة ، واتصف بصفات تُضادُّ تلك العادات ، منها :

﴿١﴾ - عدم الإشراف بالله تعالى .

﴿٢﴾ - عدم تناول الأطعمة المحرمة ؛ كما سيأتي تفصيل ذلك

فيما بعد .

﴿٣﴾ - عدم التعري في صغر سنّه ؛ كما ورد في ذلك حديث

أشار إليه الحافظ في الفتح ١٤٦/٧ ؛ إذ قال رحمه الله تعالى : (قوله

في حديث جابر : [لما بُنيت الكعبة] : هو من مراسيل الصحابة ،

ولعل جابراً سمعه من العباس بن عبدالمطلب . وتقدم بيان ذلك

واضحاً في كتاب الحج . وقوله : [يَئِكَ من الحجارة ، فخرّ إلى

الأرض] ، وفيه حذف تقديره : ففعل ذلك ، فخرّ إلى الأرض .

وفي حديث أبي الطفيل المذكور آنفاً : فبينما رسول الله ﷺ ينقل

الحجارة معهم ، إذ انكشفت عورته ، فنودي : يا محمد غطّ

عورتك . فذلك في أول ما نودي ، فما رؤيت له عورة قبل ولا

بعد) . ثم ذكره الحافظ مطولاً .

والمقصود : أن هذه الأشياء المحبوبة في حياته عليه الصلاة والسلام وهو صغير كان من أهم الواجبات على الأخ الدكتور أكرم أن يوردها في كتابه مع تحقيق أسانيدھا بالدقة - إذا كان عنده علم بها ، ولكنه عري عن ذلك كله ، ولا صلة له بهذا العلم الشريف إسناداً ومنتأً - ، مع إيراد حديث جابر ابن عبد الله الذي أخرجه البخاري في الجامع الصحيح ، وهو برقم ٣٨٢٩ ، وقد مرّ بلفظه آنفاً ، وهو يُلقى الضوء الكافي على حياة وسيرة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في صغر سنه .

﴿٤﴾ - ومن هذه العادات السنية : عدم تناوله صلى الله عليه وسلم الطعام في صغر سنه من تلك السُفَر التي كانت توضع عليها اللحوم المذبوحة على الأنصاب ، والتي لم يُذكر عليها اسم الله تعالى عند الذبح .

وغيرها من العادات الفطرية ، والسجايا الكريمة التي اتصف بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والصدق ، والوفاء ، والعدل ، والإنصاف ، والرحمة ، والشفقة على الفقراء والأرامل ، والضيافة ، وغيرها ؛ عادات وسمات مميزة اتصف بها صلى الله عليه وسلم في طفولته . فإني قد علقت بذهني الأشياء الكثيرة منها ؛ لأنني كنت قد جمعتُ المعلومات بمكة حول هذه المواضيع المهمة ، وذلك قبل البعثة ، لكي يكون المسلم مطّلعاً على أحوال وظروف نبيه

صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وبعدها ، وكله دين وعرفان
وسيرة ، يجب أن نتمسك بها دائماً وأبداً ، والله أعلم .

(نقد رأي الدكتور أكرم في بعض ما زعم)

وهنا آتي ببعض النقد ، لبعض ما ذكره الأخ الدكتور أكرم في كتابه هذا [السيرة النبوية الصحيحة] [٤٢/١ - ٤٣] ؛ إذ قال وفقه الله تعالى للخير ، وأعاناه عليه ، ما نصّه :

[وهناك اتجاه خاطئ عند بعض المستشرقين تابعهم فيه بعض مورخيننا يُعلي من شأن مغازي الواقدي ، ويُقدّمها على سيرة ابن إسحاق والحق أنّ سيرة ابن إسحاق أدقّ وأوثق ، وتتطابق معلوماتها مع معلومات كتب الحديث في كثير من الجوانب . إنّ الفرق بين كتب الحديث وكتب السيرة يتمثل في كون كتب السيرة تسوق كثيراً من الرويات بأسانيد مرسلة ومنقطعة ، وتوجد هذه الروايات في كتب الحديث متصلة مسندة ، بما يوثق معلومات كتب السيرة ، ولكن لا شكّ أنه ستمّ الإضافات والتعديلات إذا اعتمدنا على كتب الحديث إلى جانب كتب السيرة والتاريخ ، وإذا طبقنا قواعد النقد الحديثية على الرواية التاريخية . وفيما يلي بعض النتائج التي سنحصل عليها بسبب تطبيق هذا المنهج ، والتي اتضحت لي من دراساتي الخاصة بهذا الموضوع :

١ - زيادة اليقين بصحة معلوماتنا عن سيرة النبي ﷺ التي تقدّمها كتب السيرة المعتمدة ، وخاصة سيرة ابن إسحاق . وهذا من رحمة

الله بعباده أن حفظ لهم سيرة نبيه - صلى الله عليه وسلم - ليتمكنوا من الاقتداء به .

٢ - إضافة معلومات تكمل جوانب حياة الرسول ﷺ الشاملة لأمر الدين والدنيا ، وهذه الإضافات التي تقدّمها كتب الحديث مهمة ؛ لأنّ كتب التاريخ والسيرة المختصة اقتصر على المغازي دون تفاصيل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإدارية في عصر النبوة .

٣ - توضّح بعض الجوانب التي اختلف فيها المؤرخون والمحدثون ، مثلاً غزوة بني المصطلق : يذكر^١ البخاري في صحيحه أن الرسول ﷺ داهمهم على غرة^٢ . وأما كتب السيرة : فتذكر أنه أنذرهم ، وأنهم تأهبوا لقتاله ، وقاتلوه على ماء المريسي .

في مثل هذه الحال نحتاج إلى فهم موقف الإسلام من إنذار العدو ، وسوف نطالع ثلاثة آراء للعلماء :

١ - كلمة "يذكر" : خطأ قبيح فاحش ، صدر عن الأخ الدكتور ، وكان عليه أن يقول : روى .

٢ - قلت : هذا كذب على البخاري ، وافتراء مكشوف عليه ، يدلّ على بعد الدكتور بعدا شاسعا عما رواه البخاري بإسناده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، وليس فيه هذا اللفظ أبداً ، وإنّما هذا من أسلوب الدكتور الخاطيء .

١ - يقول بعدم الوجوب مطلقاً ؛ وهو رأي حكااه المازري والقاضي عياض .

٢ - يقول بالوجوب مطلقاً ، وإلى هذا الرأي ذهب الإمام مالك وآخرون .

٣ - يقول بالوجوب بالنسبة لمن لم تبلغهم الدعوة ، وعدم الوجوب بالنسبة لمن بلغهم . وإلى هذا الرأي ذهب الأئمة أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأتباعهم ، وهو الراجح [.

ثم عزا هذا الموضوع في الهامش ؛ إذ قال : راجع نيل الأوطار للشوكاني ٢٦٢/٧ . اهـ .

ثم قال : [وبما أنّ بني المصطلق ممن بلغتهم الدعوة ، فإنّ رواية الإمام البخاري في مهاجمة الرسول ﷺ لبني المصطلق غرة منسجمة مع هذا الرأي الراجح ، ولا داعي إلى ترجيح رواية ابن إسحاق وبقية كتاب السيرة عليها بحجة أنها أكمل ، وأن رواية البخاري تخالف النص القرآني : ﴿ وإما تخافنّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء ﴾ [...] .. اهـ .

قلت : هذا بعض كلامه الحرفي الذي نقلته من كتابه المذكور ، وهو كلام غير صحيح أبداً ، والتعقب عليه من عدة وجوه :

﴿١﴾ - أما تقديم سيرة ومغازي الواقدي على سيرة ابن

إسحاق : فهذا أمر نسبيّ عند المحدثين في كثير من القضايا الأساسية

من السيرة النبوية وسنته عليه الصلاة والسلام . ومحمد بن إسحاق ابن يسار المطلبي هو من رواة البخاري في التعاليق ، ومسلم في الصحيح مقروناً بغيره ، ومن رجال السنن الأربعة ، وهو محدث ومؤرخ كما لا يخفى ، وإنّ كتاب السيرة له مطبّق عليه قواعد المحدثين جرحاً وتعديلاً . فإذا انفرد برواية ما ، سواء كانت في السنة أو السيرة ، فإن كان بقية رجال إسناده كلهم ثقات ؛ كشيخه ومن أعلاه ، أو تلميذه ، ومن كان أسفل ، وقد صرح هو بسماعه عن شيخه ، فالإسناد حسن بدون شك ولا شبهة في موضعين ، سواء كان قد روى شيئاً من السنة ؛ أي من أحوال مدينة لنييه عليه الصلاة والسلام ، فهو إسناد حسن في حالة الانفراد ، أو روى شيئاً من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد والمغازي ، في هذه الحالة فهو إسناد حسن أيضاً عند الجميع ، وقد فرغ من هذا الأمر . وإذا كان شاركه فيه من المحدثين أحد ، سواء كان راوياً في السنة أو السيرة ، فهو إسناد قد يتنوّع عند الكثيرين صحة وحسناً ، حسب وجود رجال الإسناد .

وأما الواقدي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي المدني القاضي ، نزيل بغداد ، فهو متروك ؛ أي متهم بالكذب ، وإن علمه أوسع وأعظم من محمد بن إسحاق ، وقد مات سنة ٢٠٧ هـ ، وهو من رجال ابن ماجه في سننه ، وقد اعتمد عليه الإمام ابن ماجه إذا كان

روى شيئاً من السيرة أو السنة في حالة المشاركة مع الآخرين ، وأما في حالة الانفراد ، فلم يعتمد عليه أحد .

هذه هي كلمة الحق والإنصاف في بيان حاله .

وأما المقارنة بين مغازيه وبين مغازي ابن إسحاق : فابن إسحاق مع كونه مدلساً هو أوثق منه كما لا يخفى إذا صرح بالسماع عن شيخه الثقة ، فيقبل منه هذا الشيء في حالة الانفراد . وأما الواقدي فلا يعتمد عليه عند الجميع عند الانفراد ، وكتابه أوسع وأعظم من مغازي محمد بن إسحاق . فلا بُدَّ من الدراسة الجدية في أسانيده ومتونه ، وبالذقة المتناهية . ففي حالة اشتراك الناس معه وهم ثقات ، ولم يُخالفهم الواقدي في إخراج تلك النصوص السيرية أو السنية ، فيكون حينئذ قابلاً لشواهد تلك عند كثير منهم . والإمام البخاري لم يعتمد عليه إطلاقاً ، أظنّ في حالة الانفراد ؛ هكذا قال الإمام البخاري في تاريخه الكبير ، ونقل الناس عنه هذا الموضوع بهذه الكيفية .

أما موضوع المستشرقين الذين نقل عنهم الأخ الدكتور : فلا

اعتبار لكلامهم هذا الجاهلي والعامي ، وهم بعيدون عن علم صحيح أتى به الكتاب والسنة ، فلا يجوز أن نلتفت إلى كلامهم إلا إذا كان موافقاً للحق والصواب الثابت ، والحقّ إنّ أكثر دراساتهم للإسلام كانت بعيدة كل البعد - كما لا يخفى - ، فلا يجوز أن يُعتمد عليهم في مثل هذه الدراسات ؛ لأنني وقد وقفت على بعض

أشخاصهم الذين سيطروا على كرسي الدراسات الإسلامية في تلك الجامعات الأوروبية ، فإنهم لا يؤمنون بالإسلام على أنه رسالة جامعة مانعة عامة إلى الإنسانية كلها ؛ لأن دراستهم للإسلام لم تكن محققة ولا منصفة ، وهم يمنحون الدرجات العلمية لطلاب المسلمين . وقد اعترف أمامي بعضهم أنه لا يعرف شيئاً عن الإسلام الحق ، وإنما يعرف الإسلام من خلال نظرتة في تلك الكتب التي ألفت فيه حديثاً ، وإنها لتحمل تناقضاً خطيراً في كل شيء الآن . ولست أدري لماذا هذا الخلاف ؟ ولذا فهو رجل تجاري محض يمنح درجة علمية لكل من أتى إليه في نزعته التي يحملها ، مع استعمال كتبه الخاصة بنزعته التي حملها عن آباءه وأجداده . فالشيعي الرافضي يحمل درجة الدكتوراة عن تلك الجامعات الأوروبية ، وفيها قسم للدراسات الشرقية . هكذا يُسمون هذه الدراسات ، وهكذا سائر الناس الذين يذهبون للدراسة إلى تلك الجامعات ؛ فهو يحمل مجرد الدرجة واللقب "الدكتور" ، دون أن يكون عنده حقيقة الدين الإسلامي عقيدة وخلقاً وثقافة .

هكذا قال هذا المستشرق الكبير عندما زرته في مقر عمله ، وعلى مائدته شرب الخمر ، وقد جلست حوله البنات الكاسيات العاريات من بنات المسلمين ؛ العرب وغيرهم ، وكذا الشباب .

ومن هنا يجب أن لا يُعتمد الآن على هؤلاء ، ولا يُعول عليهم في شيء ، أو يستشهد بكلامهم ؛ لما هم فيه من المادية الطاغية ،

والكذب ، والغش ، والضلال ، والكفر ، والخيانة ، والنفاق ، وقد أقاموا تلك المراكز في كل مكان من العالم الإسلامي وغيره ، قبل أن يقيموا في بلادهم في جامعاتهم هذا النوع من الدراسات الإسلامية ، ثم يسمونها (الدراسات الشرقية) ، ثم يُؤلّون عليها من كان كافراً زنديقاً منحلاً من جميع القيم الأخلاقية ، كما شاهدتُ بأمّ عيني ، فلا حاجة لنا أبداً أن نُشير إلى هؤلاء المستشرقين ، أو إلى كلامهم حول الإسلام والمسلمين ، أو حول آرائهم الباطلة عن الإسلام ؛ لأنهم لم يُنشئوا هذه الدراسات في جامعاتهم إلا للتغيير والتبديل والتحرّيف لمبادئ ديننا الحنيف الأساسية عقيدة ، وعبادة ، وإيماناً بالله تعالى ، وبرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم ، وكذا سائر الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام .

وأما الذين ذكّرهم الأخ الدكتور بقوله : [وتابعهم فيه بعض مؤرخينا يُعلي من شأن مغازي الواقدي ..] إلخ كلامه .

فأقول : لو سُمّي لنا هؤلاء التابعين للمستشرقين من مؤرخينا حسب تعبيره ، لكننا نعرف هؤلاء التابعين من كتاب العصر ، ومنزلتهم العلمية . وما أظنّ أنّ هؤلاء الذين يعينهم الأخ الدكتور لهم وزن علمي حقيقي كبير ، وإنما سيكونون عصريين ، أصحاب ألسنة طويلة ، أدباء ، والعلم الصحيح بعيد عنهم .

وأما قول الأخ الكريم عن مغازي ابن إسحاق : إنها أدق وأوثق ، وتتطابق معلوماتها مع معلومات كتب الحديث .. الخ .

فأقول : والله إنَّ الأخ قد أخطأ خطأً فاحشاً قبيحاً ، وإنه لم يعلم شيئاً في هذا الباب ، وإنَّ أسلوبه هذا يدلّ على أنه بعيد كل البعد عن العلم الصحيح ، ولا يقال هذا أبداً .

لأنَّ سيرة النبيّ صلى الله عليه وسلم مسموعة ، ومضبوطة ، كالسنة إسناداً وممتناً ، وابن إسحاق هو من سائر المحدثين الذين رووا السيرة والسنة ، وإنَّ السيرة قسم من السنة ، أو قسم من الحديث النبوي الشريف ؛ كما بيّن ووضّح في المقدمة .

وإنما هو قد جمع كتاباً في السيرة حسب اهتمامه الشديد بسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو اهتمامه بالجهاد الإسلامي ، وبأحوال وظروف نبيّه صلى الله عليه وسلم .

فإذا كانت هذه السيرة المروية عنه فيها شيء مخالف للقواعد الحديثية التي كان عليها هو أيضاً ، فلا تقبل منه السيرة ولا السنة ولا أي شيء آخر ، فلينس الأخ الدكتور هذا المعنى الراسخ في ذهنه منذ أمد بعيد كسائر الكتّاب العصريين في عالمنا الإسلامي وغيره ، وإنَّ هذه الذهنية الفاسدة التي أخذها عن مجتمعه هذا ، فإنها لم تكن في محلّها ؛ لدمار المنهج وخرابه ، الذي عاش هو فيه منذ صغر سنه ، إلى أن كبر على هذا الخطأ الفاحش .

وأما الفرق الذي ذكره بين كتب السيرة وكتب السنة : فإنّ هذا غير صحيح أبداً ؛ لأنّ الرجل الذي يؤخذ منه الحديث هو الذي تؤخذ منه السيرة النبوية الشريفة بالدقة المتناهية . وكلامه هذا قد رسخ في ذهنه منذ أمد بعيد ، وهو باطل وفساد كما أكّدت هذا مراراً وتكراراً ؛ لأن السنة والسيرة والفقهاء والتفسير والمناقب والفضائل والتوحيد والأحكام وغيرها من الأمور السامية لا تدرّس عن طريق الارتجال ، وإنما تدرّس كلها عن طريق الإسناد الصحيح ، أو الحسن ، بجميع أقسامها وأنواعها ، مع تلك الشروط التي اشترط فيها أصحاب الحديث سلفاً وخلفاً . وكانت هذه العلوم كلها متصلة بالإسناد اتصالاً مباشراً ، حتى الروايات التاريخية التي فيها دين وعرفان وتاريخ وعقيدة واجتماع وثقافة وحضارة وغيرها من الأمور الهامة العظيمة المتصلة بالإسلام ، وإنها لا تقبل أبداً إلا عن طريق الإسناد الصحيح ، أو الحسن ، مع جميع أقسامها في ضوء تلك القواعد التعديلية والتجريبية التي وضعها السلف رحمهم الله تعالى بممارسة علمية فذة نادرة .

وهذا النظام الروائي الدقيق هو الذي يقضي على الاختلاف والخلاف والنزاع الذي وقع بين المسلمين ، وهو الذي يوحد الأمة المسلمة في جميع الأشياء المطلوبة على لسان الشارع الحكيم صلى الله عليه وسلم عبادة وتوحيداً وعقيدة واقتصاداً وإيماناً وأحكاماً وسلوكاً وزهداً وورعاً وفقهاً وجرحاً وتعديلاً وغيرها من

الأمر ، حتى وفيات الرواة ومواليدهم لا تثبت أبداً ، إلا عن طريق الرواية الصحيحة عنم يذكرهم وهو ثقة عدل مقبول الجرح والتعديل .

وكيف السيرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ؟ وأين أنت يا أخي الكريم من هذا العلم الشريف الذي أجمعت عليه هذه الأمة بحفاظها ونقادها في جميع العصور المتقدمة والمتأخرة .

ثم تزعم أنت بعد هذا الإكمال المثالي بأنك قد سددت هذه الثغرة المفتوحة حسب زعمك الفاسد والباطل ، دون علمك ورشدك بمساع القوم وجهودهم في هذا السبيل ، وقد سدّ الله تعالى بهم هذه الثغرة وغيرها من الثغرات الكثيرة جداً ، ولا لك علم بها ، أو شبه علم .

تضحك على من ؟ وأنت تعرف ذلك تماماً ، وإن كنت لا تعرف فالمصيبة أهون :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

(وبعد ظهور الفلسفة اليونانية)

(اختل بهذا النظام)

ومن الأكيد إن شاء الله تعالى أنك قد وقفت على بعض هذه الأمور الدخيلة والفاسدة ، بل أقول إنها كافرة ظالمة وغاشمة ، أراد العدو اللعين إدخال هذه الفلسفة المارقة اللعينة على المسلمين في بداية القرن الثاني بشكل فظيع خطير .

وقد ظهرت البوادر الأولى لهذا العمل الكفري في أواسط القرن الأول ، وعلى رأس هؤلاء : معبد بن خالد الجهني القدري ؛ قال الحافظ في التقریب ، رقم الترجمة ١٢٥١ ، ٢/٢٦٢ : إذ يقال إنه ابن عبد الله بن عكيم ، ويقال اسم جده عويمر ، صدوق مبتدع ، وهو أول من أظهر القدر بالبصرة ، من الثالثة ، قتل سنة ثمانين / التمييز . (التمييز : أي ليس له حديث في الكتب الستة) .

وقد ترجم له الإمام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل رقم الترجمة ١٢٨٢ ، ٨/٢٨٠ ، وقال ابن أبي حاتم : أول من تكلم في القدر بالبصرة . ثم قال : سمعت أبي يقول : كان صدوقاً في الحديث ، وكان رأساً في القدر ، قدم المدينة ، فأفسد بها ناساً . اهـ .

قلت : لم يرو عنه أحد حديثاً مع كونه صدوقاً في الحديث ، ولكنه كان قدرياً ، وقد أفسد بالمدينة ناساً عند مقدمه من البصرة ، وكان هذا في القرن الأول بدون شك ولا شبهة ، وهذا أول فتنة افتتن بها هؤلاء المبتدعة ، وعلى رأسهم معبد الجهني هذا ، فلم يرو عنه أحد من المحدثين حديثاً لكونه كان مبتدعاً ، وداعياً إلى البدعة .

وقد تأثر بهذه الفلسفة الشيطانية الطاغية المارقة عددٌ كبيرٌ من المسلمين السذج ، اللذين سيطروا الآن على كثير من مراكز التعليم والثقافة والعقيدة والاقتصاد والعبادة والسلوك وغيرها من الأمور السامية العظيمة إلا ما شاء الله .

فاسمع الآن إلى الإمام مسلم صاحب الصحيح ، إذ أخرج في صحيحه ، كتاب الإيمان ، الباب الأول ، حديثاً ، وقد عقد الإمام النووي الباب قائلاً : باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى ، وبيان الدليل على التبرئ ممن لا يؤمن بالقدر ، وإغلاظ القول فيه . اهـ .

قلت : هكذا عقد الإمام النووي هذا الباب ، ثم ساق إسناد مسلم رحمه الله تعالى ، وهو برقم عام (٨) ، والخاص (١) ، إذ قال : (حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب ، حدثنا وكيع ، عن كهمس ، عن عبد الله بن بريدة ، عن يحيى بن يعمر . ح وحدثنا

عبيدا لله بن معاذ العنبري ، وهذا حديثه : حدثنا أبي ، حدثنا كهمس ، عن ابن بريدة ، عن يحيى بن يعمر ، قال : كان أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني ، فانطلقت أنا وحميد بن عبدالرحمن الحميري حاجين أو معتمرين ، فقلنا : لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر ، فوَفَّقَ لنا عبداً لله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - داخلًا المسجد ، فاكتفته أنا وصاحبي ؛ أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله ، فظننتُ أنّ صاحبي سيكل الكلام إليّ فقلت : أبا عبدالرحمن ! قد ظهر قبَلنا ناس يقرءون القرآن ويتنقرون العلم ، وذكر من شأنهم ، وأنهم يزعمون أن لا قدر ، وأن الأمر أنف ، قال : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم ، وأنهم براء مني ، والذي يحلف به عبداً لله بن عمر لو أنّ لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر . ثم قال - أي ابن عمر - : حدثني أبي ؛ عمر بن الخطاب (...) .

ثم ذكر الحديث بطوله ، الذي يتعلق بمجيء جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسؤاله عنه عن الإسلام والإيمان والإحسان (..) .

قلت : القصد من إيراد هذا الحديث هنا هو إثبات وقوع إنكار القدر في عهد عبداً لله بن عمر رضي الله عنهما ، وقد توفي رضي الله عنه في سنة ٧٣ هـ .

وقد وقعت الفتنة هذه بناء على ترك النصوص القرآنية والسنية المسموعة قرآناً وسنة ، كما لا يخفى هذا على أحد .

وأما القرآن الكريم : فقد قال ربنا جل وعلا في سورة الأعلى : ﴿الذي خلق فسوى ﴿﴾ والذي قدر فهدى ﴿﴾ [آية ٣] ، وقال في سورة القمر : ﴿إنا كلّ شيء خلقناه بقدر ﴿﴾ [آية ٤٩] ، وقال جل وعلا في الأحزاب : ﴿سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدراً مقدوراً ﴿﴾ [آية ٣٨] .

هكذا كانت هذه المسألة واضحة ، مبيّنة ، وصافية ، نقية ، ومع ذلك تجد أنّ فتنة قطع النصوص القرآنية والسنية الصحيحة الثابتة ، وعدم المبالاة بها قد بدأت في أواسط القرن الأول الهجري النبوي الشريف ، ودخلت تلك الفلسفة المادية الطاغية الشيطانية على المسلمين بالقوة والجبروت ، على يد العدو الظالم ، بعد ما عرف قوة المسلمين وشجاعتهم ، وبسالتهم في تلك الحروب الإسلامية العظيمة في عهده صلى الله عليه وسلم ، ومن بعده ، خصوصاً حروب الردة في عهد أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان ، وعلي رضي الله عنهم جميعاً ؛ فقد عرف العدو الكافر اللعين أنه لا يستطيع أن يقف في وجه هؤلاء الأبرار الأخيار ، ولو كان يملك من القوة الهائلة المادية العظيمة ، إلا أنه اندحر ، وانغلب

أمام قوتهم المعنوية ، وهي الأصل الأصيل عندهم ، مع اتخاذهم الأسباب المادية حسب قدرتهم وإمكانياتهم .

وقد نصرهم الله تعالى نصراً مؤزراً حسب ما وعدهم جل وعلا ، ورسوله الكريم صلى الله عليه وسلم ، فكانوا خير أمة على وجه الأرض ، تعلموا العلم الصحيح كتاباً وسنةً ، ثم عملوا به ، وعرفوا الحق الصافي النقي ، ودعوا الناس إليه دعوة واضحة صريحة وماتوا دونها ، وجاهدوا في الله حق جهاده ، مع وضع تلك النظم العلمية ، والقواعد الراسخة ، والأصول الجامعة لتثبيت الحق والإنصاف والعدل في القلوب والضمائر .

ولقد ظهر أثر هذا العلم الصحيح على مجتمعهم قبل أن يظهر على نفوسهم وقلوبهم ، وألفوا تلك التأليفات الرفيعة ، والتصنيفات العالية ، مع طريقة التعلم والتفقه والاستنباط ، بحيث لم يتركوا جزئية صغيرة ولا كبيرة في هذا المنهج المبارك السامي العظيم ، مستوعبين الأصول والقواعد والقوانين التي تحتاج إليها الأمة ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

(تفكير العدو فيما بعد)

(فؤ)

(إيجاد هذا السلاح الفتاك)

ومن هنا قد فكّر العدو الماكر في إيجاد هذا السلاح الفتاك الرهيب ، لكي يتخلى المسلمون عما كانوا عليه من التمسك الشديد بالوحي السماوي الأخير ، كتاباً وسنة ، ومع جميع قواعد دراستهما في كل زمن ومكان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ؛ فحلّت النكبة الكبرى مع ذاك الدفاع القوي المتمثل في جهود السلف في الدفاع عن إسلامهم الصافي وعقيدتهم الراسخة ، ووقفهم في الصف الواحد بالعلم والعمل ، واليد ، والتأليف والتصنيف ، مع دقة الرواية المسموعة والمضبوطة لذلك التراث الخالد النبوي الذي اندهش بضبطه وسماعه كل من كان على وجه الأرض من المسلمين وغيرهم ، وقد اعترفوا بوجود هذا النوع المثالي لأول مرة في التاريخ الإنساني الطويل ، والقضية طويلة جداً .

وقد ظهر هذا التيار اللاأخلاقي في صفوف أهل العلم ، وهو إلحادي منحرف ، وقد تأثر به أمم وخلاتق كثيرون لا كثرهم الله تعالى ، وقد سيطر هؤلاء الملحدون الدجالون على الأمراء والسلاطين ، وأثروا فيهم على أن يتمسكوا بهذه الآراء الفاسقة

والفاجرة . وهم بحسن ظنهم قد مالوا إلى هؤلاء المنحرفين ، واعتقدوا بعقيدتهم الكافرة الزائغة ، وجرت المناظرات بين أهل العلم السنيين وغيرهم من أهل الأهواء الذين أثرت فيهم وفي نفوسهم وضمائرهم وقلوبهم هذه الفلسفة الكافرة الفاجرة الظالمة الفرعونية والهامانية والقارونية ، وغيرهم من أهل الكفر والعناد والباطل .

وقد نصر الله تعالى أهل الحق في تلك المناظرات التي وقعت في مجالس الأمراء والسلاطين ، فظهر الحق ، وحمد الباطل في كثير من الأحيان ، وهذه سنة الله تعالى في عباده .

وقد وضعت المناهج الخبيثة على إثر دخول هذا الدخيل الظالم (الكلام والمنطق والفلسفة) في التعليم والتربية والثقافة وغيرها من الأمور الهامة ، ولا تزال وطئة هذا النظام العاشم على المسلمين كبيرة جداً ، وإذا أنكر عليهم واحد في هذا النظام الموضوع منذ زمن قديم ، والذي فرق الأمم المسلمة في جميع جوانب حياتها المادية والمعنوية عقيدة وخلقاً وعبادة وسلوكاً وثقافة واقتصاداً ، وغير ذلك من الأمور العظيمة ، وتولى الدخلاء من فرق الضلال والانحراف نظام التأليف والتصنيف على وفق ما أخذوه ونالوه عن آباؤهم وأجدادهم ، وهم اليهود والنصارى ، وقلدهم كثير من المسلمين في هذا النوع التعليمي والثقافي والحضاري البغيض ، إلا ما شاء الله .

ولذا أقول للأخ الكريم الدكتور أكرم ضياء العمري مؤكداً له :
إنّ الذي جمعته وألفته ، والله إنه لم يكن حقاً ولا صواباً ، وإنما هذه
الذهنية العامة ، أو وجهة النظر عامة وطامة - إلا ما شاء الله تعالى -
في العالم كله ، ولا ذنب لك في هذا .

وهنا نقطة مهمة نسيتها ؛ وهي أن كتب الحديث الأخرى غير هذه
الست ، فيها تلك الزيادات المفيدة ، والتي قد صحّت أسانيدُها أو
حسنت أو ضعفت ، وإن ضعفها لم يكن شديداً ، بل هو يحتمل ،
وليس في هذه الزيادات السيرية تعارض مع الأصل ، فلا بدّ أن تُضمّ
إلى أصل الموضوع ، لكي يكون الموضوع مفصّلاً واضحاً بيناً أمام
الدارس ، فلا إشكال ولا معارضة .

هكذا تتكامل المعاني والألفاظ في ضوء هذه العملية الاستطلاعية
وقد سار المحدثون والمؤرخون الثقات على هذا المنهج المتكامل في
السنة والسيرة وغيرهما من الأحكام والفضائل والملاحم والرقائق
وغيرها من العناصر الأساسية المدونة بالضبط والكتابة والسماع ،
فلا بُدّ من الاطلاع الواسع على الطرق والمتون للحديث النبوي
الشريف وسيرته العطرة .

والمادة كلها لموجودة ميسرة أمام الدارس ، لم يُفقد منها شيء ؛
لا صغير ولا كبير ، والله أعلم .

ثم أعود إلى نموذج آخر ، وفيه خطأ قبيح وقع فيه الأخ الدكتور
أكرم .

(انموذج آخر أخطأ فيه الدكتور أكرم)

وإني الآن أضع أمامك نموذجاً واحداً ، وقد أخطأت فيه ، والخطأ ظاهر بين واضح فيه لدى الجميع .

وهناك نماذج كثيرة جداً ، لم أشير إليها ، إلا إلى القليل منها ، والتي أخطأت فيها أخطاء خطيرة جسيمة .
ومن تلك الأخطاء :

﴿ ١ ﴾ - ذكرت في صفحة ٥٣٤/٢ قولك : [وقد تعجب

المسلمون من قباء كان أكيدر يلبسه ، فقال الرسول ﷺ : أتعجبون من هذا ؟ فو الذي نفسي بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا] . ثم وضعت الرقم الخامس بعد هذا النص ، ثم قلت في الهامش هكذا : (٥) سيرة ابن هشام ١٧٠/٤ بإسناد حسن . اهـ .

قلت : هكذا قولك ، وعزوك ، وحكمك على الإسناد

بالحسن ، وهو خطأ قبيح فاحش لأمر عديدة ، منها :

أ - المصدر الذي عزوت إليه هذا الإسناد والمتن لم يكن موثقاً

من قبل أصحاب الجرح والتعديل ، فإذا كان موثقاً ، فليرنا الأخ العزيز هذا التوثيق . ومع أنه سمى كتابه (السيرة النبوية الصحيحة)

وابن هشام مهذب سيرة محمد بن إسحاق بن يسار ، قال الإمام

الذهبي في ترجمته في العبر ٣٧٤/١ : وفيها ؛ أي في سنة ٢١٨ هـ

مات أبو محمد عبدالمملك بن هشام البصري النحوي ، صاحب المغازي الذي هذب السيرة ، ونقلها عن البكائي صاحب ابن إسحاق ، وكان أديباً أخبارياً نساباً ، سكن مصر ، وبها توفي اه .

قلت : هكذا جاءت ترجمته عند الذهبي ، ولم يوثقه ، وهذا الأسلوب لم يكن فيه توثيق أبداً ، وكيف لا ؟ وكان في عصر الرواية ، ولم يرو عنه أصحاب الكتب الستة أبداً ، وهو لم يلق محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي ، وإنما روى عن زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البكائي بفتح الموحدة وتشديد الكاف ، قال الحافظ في التقريب رقم الترجمة ١١٨ ، ٢٦٨/١ : أبو محمد الكوفي ، صدوق ، ثبت في المغازي ، وفي حديثه عن غير محمد بن إسحاق لين ، من الثامنة . ولم يثبت أن وكيعاً كذبه ، وله في البخاري موضع واحد متابعة ، مات سنة ١٨٣ هـ / خ م ت ت اه .

قلت : هو حسن الحديث ، ولكن الراوي عنه عبدالمملك بن هشام الذي هذب سيرة ابن إسحاق ، وحذف الأسانيد ، فإنه لم يوثقه أحد ، وهذا أمر معلوم ومعروف لدى الجميع .

(ربما الأخ الدكتور أكرم قلدني)

وهنا أخشى أن يكون الأخ الكريم أكرم قد قلدني في هذا الأثر الذي أوردته في رسالتي "الذهب المسبوك في تحقيق روايات غزوة تبوك" ص ٣٦٠-٣٦١ ؛ إذ كنتُ قلتُ عاقداً الباب عليه : الفصل الحادي والخمسون ، فيما أخبر به صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك عن مناديل سعد بن معاذ ... ثم قلت تحت هذا العنوان : قال ابن إسحاق : فحدثني عاصم بن عمر بن قتادة ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : رأيت قباء أكيدر حين قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل المسلمون يلمسونه بأيديهم ، ويتعجبون منه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أتعجبون من هذا ؟ فوالذي نفسي بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا" . ثم وضعت الرقم (٢) على هذا الأثر ، ثم قلت في الهامش : (٢) سيرة ابن هشام ١٧٠/٤ . ثم قلت : هذا الإسناد حسن إن شاء الله تعالى . ثم قلتُ فيما بعد : وقد أخرج هذا الحديث بإسناده الإمام البخاري في صحيحه ، في كتاب المناقب ٣٠/٥ ، ومسلم أيضاً في الصحيح ، في كتاب فضائل الصحابة ١٥٠/٧-١٥١ ، والترمذي في سننه ، في كتاب المناقب ٢٣٤/٣ ، ثم ذكرت بقية التخريج .

فإذا كان الأخ الكريم الدكتور أكرم قد نقل هذا عن رسالتي المذكورة ، ثمّ عدم العزو - حسب عاداته - إلى هذا المصدر ؛ لكون صاحبه لم تكن له منزلة علمية كبيرة - وهو كذلك - ، إلا أن هذه العملية فيها خيانة كبيرة لا يمتدح عليها الأخ الكريم إذا ثبت ذلك عنه ، وإنّي أشكّ كثيراً فيه ، وأنّه نقل هذا العزو عن رسالتي المذكورة ، دون العزو إليها . فإذا كان محقّقاً وصادقاً في عدم اطلاعه على رسالتي المذكورة ، وعدم نقله منها ، فليحلف على ذلك حسب النظام الشرعي ، والله أعلم .

وكنت قد أهديت له هذه الرسالة المتواضعة في عام ١٤٠٠ هـ - فيما أذكر - . فإذا كان الأمر كذلك ، فقد أخطأ خطأ فاحشاً قبيحاً ، أو هي خيانة علمية كبرى .

ومع أنني كنتُ قد أخطأتُ في هذا العزو ؛ لأنّ المناسب لم يكن العزو هكذا ، بل كان يجب عليّ أن أعزوه قبل كلّ شيء إلى الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى ؛ فهو قد أخرج هذا الحديث في عدة مواضع كما سوف تأتي لأجل التفقه والاستنباط ، ومع أسانيده المتنوعة حسب عاداته رحمه الله تعالى .

ثم عزوت الحديث إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالى ، كما تُشاهد ذلك واضحاً جلياً ، ولكن العزو إلى ابن إسحاق أولاً كان خطأً قبيحاً فاحشاً مني ، ثم جاء الأخ

الكريم فقلدني في ذلك بالسرعة الهائلة فيما علمت ، والله أعلم .

ولم يذهب الأخ إلى مصادر أخرى مذكورة في هذه الصفحة ؛ كالبخاري ، ومسلم ، والتزمذي في جامعه ، وغيره ، بل اكتفى بذكر سيرة ابن هشام ، كما ترى في رقمه (٥) عند ص . ٥٣٤ .

(أخطاء أخرى ارتكبها الأخ الكريم)

﴿١﴾ - حكمه على إسناد ابن هشام بالحسن خطأ قبيح للغاية ، ولو قال : إسناده عند ابن إسحاق حسن ، وقد صرح ابن إسحاق بالسماع عن شيخه عاصم بن عمر بن قتادة ، أبي عمر المدني ، وهو ثقة عالم بالمغازي ، وهو من رجال الجماعة ، وقد أخرج حديثه هذا الإمام أحمد في مسنده ٢٣٨/٣ من هذا الوجه ، وبهذا اللفظ ، فلو عزا هذا الحديث إلى الإمام أحمد لكان قد أصاب تماماً ، ولكنه لم يفعل ؛ لعدم علمه بهذا المصدر أبداً ولا بغيره ، كما سوف تقف عليه إن شاء الله تعالى .

﴿٢﴾ - ثم إذا كان نقل عن الذهب المسبوك هذا التعليق حسب عزوي إلى سيرة ابن هشام ١٧٠/٤ ، فإنه لم يفهم ما قصدته من هذا العزو ؛ لأنّ سيرة ابن إسحاق لم توجد كاملة ، وإن هذا النص لموجود في سيرة ابن هشام ، فعزوته إليها ، وحكمت على الإسناد المنقول عن سيرة ابن إسحاق بالحسن بالنسبة له فقط ، لا بالنسبة لابن هشام أبداً ؛ لأنه لم يُعدّل ولم يُجرّح من قبل أهل الاختصاص ، فهو من المجاهيل بدون شك ولا شبهة إذا كان الأخ أكرم يُريد أن يُطبّق عليه قواعد المحدثين .

وقد أكّدتُ في هذه الرسالة في عدة مواضع أن ابن هشام لم يوثقه أحد ، ولذا لا يجوز الاعتماد عليه في هذا الباب أبداً ، ولا في السنة النبوية ؛ لأنه لم يكن محدثاً .

ومن هنا جاء الأخ الكريم فحكم على الإسناد بالحسن بالنسبة لابن هشام ؛ أي أنه أخرجه في سيرته بالإسناد الحسن .
فإذا كان هذا قصده ، فإنه قد أخطأ خطأً فاحشاً قبيحاً ؛ إما عن طريق التقليد لي ، أو استقلالاً بنفسه .

وفي كلا الأمرين قد أخطأ ، وأبعد النجعة .

ثم إذا كان لم يُشاهد ، ولم ينقل عن رسالتي المذكورة ، فكان عليه أن يراجع مسند الإمام أحمد ٢٣٨/٣ ؛ فإنه أخرجه بهذا الإسناد واللفظ ، ولكنه عزا هذا الأثر إلى ابن هشام فقط ، وكأنه اعتمد على ابن هشام دون أن يعتمد على الإمام أحمد ، أو أنّ ابن هشام أوثق عنده من الإمام أحمد ، أو كان جاهلاً بعيداً عن علم الحديث الشريف وقواعده ؛ فليحتر أحد الأمرين .

فكان خطؤه أشنع وأقبح في هذه الكتابة . وكيف لا ؟ وقد أخرج هذا الحديث الإمام البخاري في الجامع الصحيح في عدة مواضع ، فكان الواجب عليه أن يعزو هذا الحديث إليه على أقل تقدير ، لو لم يكن قد تمكن من مراجعة بقية المصادر ؛ كالصحيح للإمام مسلم مثلاً ، وغيره من كتب الأئمة النقاد . ولكن السرعة والعجلة ، أو البعد الشاسع حال بينه وبين هذه المصادر

الأصلية الهامة للسيرة والسنة النبوية الشريفة على صاحبها
الصلاة والسلام ، والله أعلم .

(تعال معي أركَ هذه المواضع)

(في البخاري)

(لهذا النصر العظيم)

﴿١﴾ - نعم أخرج هذا الحديث الإمام البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الهبة ، باب رقم ٢٨ ، وعنوانه : باب قبول الهدية من المشركين ، ثم ذكر الباب طويلاً ، وفيه تعليقات كثيرة في هذا المعنى ، ثم أخرج هذا الحديث ، وهو من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس ، وكان ينهى عن الحرير ، فعجب الناس منها ، فقال : "والذي نفس محمد بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا" ، حديث رقم ٢٦١٦ ، ثم قال البخاري في نهاية هذا الحديث : وقال سعيد ، عن قتادة ، عن أنس أن أكيدر دومة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث .

وهنا تبكي وتفرح على صنيع البخاري - والبكاء طبعاً هو للفرح والاستبشار - : ماذا أراد البخاري من هذا البيان ، وإيراد إسناد آخر عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة بالنعنة ، وإن نعنة قتادة ابن دعامة السدوسي إذا روى عنه سعيد ، فإنها مقبولة . ولذا قال

الحافظ في التقریب - فی ترجمة سعید - : وكان من أثبت الناس في قتادة .

وهنا تدهش إذا كنت تعرف هذا من منزلة البخاري ودقة نظره في علم السنة النبوية الشريفة ، وسيرته العطرة الزكية الطاهرة ، فله درّه رحمه الله تعالى .

والحديث هذا يحمل من المعاني الشيء الكثير جداً ، هذا لو أنك أتيت بالنص المنقول لفظاً عن موضعه دون أن يكون لك التصرف في نقله بالمعنى الناقص بلفظك ، فإن فعلت ، فقد ظلمت الأمة بفعلك هذا القبيح والشنيع ، والله أعلم .

وقد أتى الحافظ في الفتح ٢٣١/٥ عند شرحه لهذين الحديثين بما يهيج الخاطر ، ويثلج الصدر ، فراجعه .

﴿٢﴾ - الموضع الثاني لحديث مناديل سعد بن معاذ رضي الله عنه ، وقد أخرجه البخاري في الجامع الصحيح ، في مناقب الأنصار ، باب رقم ١٢ ، باب مناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه ، ثم ساق إسناده ، وهو برقم ٣٨٠٢ ، إذ قال البخاري رحمه الله تعالى : (حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا غندر ، حدثنا شعبة ، عن أبي إسحاق ، قال : سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه يقول : أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم حلة حرير ، فجعل أصحابه يمسونها ، ويعجبون من لينها ، فقال : "أتعجبون من لين

هذه ؟ لمناديل سعد بن معاذ خير منها ، أو ألبين" . رواه قتادة
والزهري ، سمعا أنساً ، عن النبي صلى الله عليه وسلم) اهـ .
قلت : هكذا رواه البخاري هنا بإسناده عن البراء بن عازب
رضي الله عنه ، ثم علق على هذا الحديث بقوله : رواه قتادة
والزهري ، سمعا أنس بن مالك ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .
ومن هنا يُتعجب أشد العجب من هذه الدقة المتناهية ؛ إذ يشير
في هذا التعليق إلى أن قتادة بن دعامة السدوسي روى عن أنس بن
مالك رضي الله عنه بالسماع ؛ لكون قتادة كان يدلس في
الحديث ، وإذا صرّح بالسماع فهو مقبول الحديث ، وكذا
الزهري ؛ أي محمد بن مسلم بن شهاب الزهري روى هذا الحديث
عن أنس بن مالك رضي الله عنه بالسماع لكون الزهري
مدلساً .

هكذا قال رحمه الله تعالى .

وقال الحافظ في الفتح ١٢٣/٧ : (وقوله رواه قتادة والزهري ،
سمعا أنساً عن النبي صلى الله عليه وسلم . أما رواية قتادة فوصلها
المؤلف في الهبة ، وأما رواية الزهري فوصلها في اللباس ، ويأتي ما
يتعلق بها هناك إن شاء الله تعالى) . اهـ .

قلت : نعم ! وقد مضت رواية قتادة في الهبة ، وأما رواية
الزهري : فقد أخرجها البخاري في كتاب اللباس معلقاً ؛ لأنّ هذا

الإسناد والمتن لم يكن على شرط البخاري رحمه الله تعالى ؛ إذ قال البخاري في كتاب اللباس من صحيحه ، باب رقم ٢٦ : باب مس الحرير من غير لبس ، ثم قال رحمه الله تعالى : ويُروى فيه عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم اه .

قلت : الزبيدي بالزاي والموحدة مصغراً ، قال الحافظ في التقريب ، رقم الترجمة ٧٩١ ، ٢/٢١٥ : محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ، أبو الهذيل الحمصي القاضي ، ثقة ثبت ، من كبار أصحاب الزهري ، من السابعة ، مات سنة ست أو سبع أو تسع وأربعين ومائة / خم د س ق .

ثم قال الحافظ في الفتح هنا ١٠/٢٩١ : ذكر المزي في الأطراف أنه أراد بهذا التعليق ما أخرجه أبو داود والنسائي من رواية بقية ، عن الزبيدي بهذا الإسناد إلى أنس . اه . قلت — وقلت هذه من كلام الحافظ - : وقد وهم المزي هنا وهماً خطيراً ؛ إذ ذكر شيئاً لم يتفق مع الباب ، وهو حسب قوله : ما أخرجه أبو داود والنسائي من رواية بقية بن الوليد ، عن الزبيدي بهذا الإسناد إلى أنس أنه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم برداً سيراً ، ثم ذكر الحديث ..

وقد أثبت الحافظ وهم الإمام المزي في هذا الباب ، ثم ذكر الحقيقة الأصيلة التي قالها البخاري رحمه الله تعالى ، ثم عزا هذا

الحديث - أي حديث محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي - بقوله :
(وإنما أراد البخاري ما رويناه في المعجم الكبير للطبراني ، وفي فوائد
تمام من طريق عبد الله بن سالم الحمصي ، عن الزبيدي ، عن
الزهري ، عن أنس ، قال : أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم حلة
من استبرق ، فجعل الناس يلمسونها بأيديهم ، ويتعجبون منها ،
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "تعجبكم هذه ؟ فوالله لمناديل
سعد في الجنة أحسن منها" . قال الدارقطني في الأفراد : لم يروه عن
الزبيدي إلا عبد الله بن سالم . ومما يؤكد ما قلته : أن البخاري لما
أخرج في المناقب حديث البراء بن عازب رضي الله عنه في قصة
سعد بن معاذ في هذا المعنى موصولاً ، قال بعده : رواه الزهري عن
أنس) اه .

قلت : أفاد وأجاد الحافظ هنا في إثبات الوهم على الإمام أبي
الحجاج الزبيدي في الأطراف ، وأما ما عزاه الحافظ بإسناده الطويل
إلى المعجم الكبير للطبراني ، ثم منه إلى الزبيدي ، عن الزهري ،
عن أنس رضي الله عنه : فقد وقفت على هذا الإسناد والمتن عند
الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في كتابه البارع النفيس : "تغليق
التغليق على صحيح البخاري" ، وكنت قد كتبت مقالة موسعة
حول هذا الكتاب البارع في عام ١٣٩١ هـ في جريدة الندوة ، في
عددتها الصادر برقم ٣٧٥١ ، في ٢٠/٤/١٣٩١ هـ ، وفي عدد
٣٧٥٣ ، في ٢٢/٤/١٣٩١ هـ .

نعم ! قد أورد الحافظ في تغليق التعليق هذا الإسناد والمتن
 ٦٢/٥-٦٣ ؛ إذ قال : (قال أبو القاسم الطبراني في معجمه
 الكبير : ثنا عمرو بن إسحاق - هو ابن إبراهيم بن العلاء بن
 زبريق - ، ثنا أبي ، ثنا عمرو / ح ١/٢٩٧ بن الحارث - هو
 الحمصي - ، ثنا عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن
 أنس - رضي الله عنه - قال : أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم
 حلة من استبرق ، فجعل الناس يلمسونها بأيديهم ، ويتعجبون
 منها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "تعجبكم هذه ؟ فوالله
 لمناديل سعد في الجنة أحسن منها" . هكذا رواه الطبراني / م ١٧٦
 ب في معجمه بهذا الإسناد) . اهـ .

قلت : ثم ساق الحافظ إسناده المتصل عن طريق تمام بن محمد
 الرازي ، إذ قال : أنا أبو بكر محمد بن عمرو بن إسحاق بن
 إبراهيم بن العلاء الزبيدي الحمصي ، يعرف بابن زبريق ، أخبرني
 أبي ، حدثني علوية مولاة عمرو بن الحارث ، ثنا عبد الله بن
 سالم ، عن الزبيدي .. فذكره .

ثم قال الحافظ مباشرة هنا في تغليق التعليق ٦٢/٥ : تابعه
 عبد الحميد بن إبراهيم ، عن عبد الله بن سالم ، أخبرناه الحافظ أبو
 الفضل بن الحسين بالسند المتقدم إلى تمام ، أنا خيثمة بن سليمان بن
 عبد الحميد البهراني ، ثنا عبد الحميد ، به . اهـ .

قلت : نعم هذه المتابعة التامة حصلت لعمر بن الحارث بن الضحاك الزبيدي - بضم الزاي - الحمصي ، قال الحافظ في التقريب رقم الترجمة ٥٥٢ ، ٦٧/٢ : مقبول من السابعة / بخ د . اه .

قلت : وهو الذي يروي عن عبد الله بن سالم الأشعري ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس رضي الله عنه ، عند الطبراني في الكبير ، كما ذكر ذلك الحافظ في تعليق التعليق ٦٢/٥ . ولما كان عمرو بن الحارث بن الضحاك الزبيدي مقبول الحديث ؛ أي صالح للمتابعات والشواهد ، فلا بدّ له من المتابع عن سالم بن عبد الله الأشعري ؛ فقد تابعه عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي ، أبو تقي - بفتح المثناة ، ثم القاف المكسورة - الحمصي ، صدوق ، إلا أنه ذهب كتبه ، فساء حفظه ، من التاسعة / س ؛ قاله الحافظ في التقريب رقم الترجمة ٨٠٢ ، ٤٦٦/١ . وإنّ هذه المتابعة أوردتها الحافظ هنا في تعليق التعليق ٦٢/٥ - ٦٣ بإسناده الطويل عن شيخه أبي الفضل بن الحسين العراقي بالسند المتقدم إلى تمام الرازي في فوائده . اه .

قلت : نعم ! إنّ هذه المتابعة من قبل عبد الحميد بن إبراهيم المذكور لأخيه وزميله عمرو بن الحارث بن الضحاك ، كلاهما عن عبد الله بن سالم الأشعري ، قد حصلت ، وقد أخرجها الإمام الحافظ محدث الشام تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر ، أبو القاسم

الرازي ثم الدمشقي المولود بدمشق سنة ٣٣٠ هـ ، والمتوفى في المحرم سنة ٤١٤ هـ ، وهو ثقة كبير ، في فوائده ، رقم الحديث ٥٣٩ بالآلة الكاتبة ، وهي رسالة الدكتوراه ، قام بإعدادها فضيلة الأخ المحبوب في الله تعالى الدكتور عبدالغني أحمد جبر مزهل التميمي ، بجامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، فرع الكتاب والسنة ، عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، والدراسة هذه جيدة جداً ، وممتازة في نظري الضعيف ؛ إذ قال الإمام تمام بن محمد المذكور : أخبرنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان ، ثنا سليمان بن عبد الحميد البهراني ، ثنا عبد الحميد بن إبراهيم ، أنّ عبد الله بن سالم حدّثه عن الزُّبيدي ، قال : أخبرني الزهري أنّ أنساً أخبره أنها أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة استبرق ، فجعل الناس يلمسونها بأيديهم يتعجبون منها ، فقال رسول الله ﷺ : "تعجبكم هذه ؟ فوالله لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا" اهـ .

قلت : وقد علق على هذه الرواية الأخ المحبوب الدكتور عبدالغني المذكور في الرقم (٢) في الهامش : إسناده ضعيف جداً ، فيه عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي ، ليس بشيء اهـ .

قلت : عبد الحميد بن إبراهيم مقبول الحديث كما قال الحافظ ، فلا يُقال في حقه : ضعيف جداً ؛ أي متروك . وقد ذكره ابن حبان

في الثقات ، وهو مقبول الحديث ، صالح للمتابعات والشواهد ،
وإذا انفرد بأمر ما فلا يحتج به أبداً ، وقد تابعه في هذه الرواية
عمرو بن الحارث بن الضحاك عند الطبراني الكبير ، كلاهما عن
عبد الله بن سالم الأشعري رحمهم الله تعالى . هكذا قال النقاد
رحمهم الله تعالى ، والأخ العزيز الدكتور لم يشر إلى هذه المتابعات
الكثيرة ، وإنما خرج حديث أنس رضي الله عنه بهذا اللفظ عن
البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه ، فلو لم تكن هناك متابعات
خارج الصحيحين لكان هذا الإسناد حسناً لغيره بدون شك ولا
شبهة .

ونحو هذا الإسناد والمتن أخرجه أيضاً الإمام تمام بن محمد
الرازي ، وذلك برقم ١٠٥٧ و ١٠٥٨ ج ١/٦٠٧ الإسناد الأول
مثل إسناد رقم ٥٣٩ ، ولفظه أيضاً ، والإسناد الثاني الذي هو
برقم ١٠٥٨ هو : أخبرنا أبو بكر محمد بن عمرو بن إسحاق بن
إبراهيم بن العلاء الزبيدي الحمصي ، يعرف بابن زبريق بدمشق ،
قال : أخبرني أبي عمرو بن إسحاق ، قال : حدثني (علوة)
- قلت : هذا خطأ قبيح ، بل اسمها الصحيح علوية مولاة عمرو بن
الحارث - ، قالت : حدثني مولاي عمرو بن الحارث ، قال : ثنا
عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي ، قال : أخبرني الزهري أن أنساً
حدثه ، فذكر مثله سواء اهـ .

قلت : هكذا ساق إسنادين إلى هذا المتن ، وقد ثبت عند الإمام تمام بن محمد الرازي هذا المتن بهذه الصفة بدون شك ولا شبهة . وقد علق الأخ الكريم الدكتور عبدالغني بقوله في رقم (٣) ، وفي رقم (٩) في الهامش ما نصه : في الإسناد الأول عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي ليس بشيء ، وفي الثاني عمرو بن الحارث الزبيدي غير معروف العدالة اهـ .

قلت : هكذا علق على هذين الإسنادين ، وكأنه اكتفى بما ذكره ، وليس الأمر هكذا أبداً ، بل إن عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي وعمرو بن الحارث الزبيدي كلاهما يرويان عن عبد الله ابن سالم الأشعري ؛ فإنهما صالحان للمتابعات والشواهد بدون شك ولا شبهة .

ثم ذكر الأخ بعد هذا التعليق : والحديث هذا ذكره البخاري تعليقاً (٤٥/٧) ، وقال : يروى فيه عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعزاه الحافظ ابن حجر في الفتح ٢٩١/١٠ للطبراني في الكبير ، وتمام في فوائده من طريق عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي اهـ .

قلت : دقق كلام الحافظ في الفتح ، وهو كلام جيد جداً ومتين حول هذا الموضوع الذي أنكره الأخ الكريم إنكاراً تاماً في صلاحية هذه المتابعة التامة بكلامه ذاك الذي لم يكن صواباً أبداً .

وأما قول الإمام البخاري : يُروى بصيغة التمریض ، فلا يقصد البخاري رحمه الله تعالى لما عرف من صنيعه دائماً وأبداً من إنكار ثبوت هذا الموضوع البتة ، وإنما يشير رحمه الله تعالى بهذا الأسلوب إلى أن كلاماً قد وجد في الإسناد في حالة الانفراد ، وإذا انضم رجل آخر بمثله أو أعلاه فإن القضية تثبت عنده ، كما صنع في بقية كتبه التي لم تكن على شرطه ؛ كالأدب المفرد له ، وكخلق أفعال العباد ، وجزء قراءة الفاتحة خلف الإمام ، وجزء رفع اليدين . وقد سار المحدثون كلهم على هذا النهج ، بلا تردد منهم في إثبات المعاني والألفاظ لو كان لم يصح عنده أو لم يثبت لما أورد هذا الكلام البتة في الجامع الصحيح معلقاً بعد عقده الباب بقوله : باب مس الحرير من غير لبس . ثم قال مباشرة : ويُروى فيه عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

هكذا أورد هذا التعليق بهذه الصيغة التمریضية ، ثم ساق إسناده المتصل ، وهو برقم ٥٨٣٦ : حدثنا عبيدا لله بن موسى ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير ، فجعلنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "أتعجبون من هذا" ؟ قلنا : نعم . قال : "مناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذا" اهـ .

قلت : هكذا عقد الباب ، ثم أورد هذا التعليق ، ثم ساق
إسناده هذا إلى هذا المتن .

والحق إنّ هذه الكيفية العلمية التي سار عليها البخاري في الجامع
الصحيح هنا وفي غيرها من الأمكنة الأخرى ، إنها لكيفية علمية
فذة نادرة ، وإنها لتُشعر أن التعليق لموصول من طرق لم تكن على
شرط البخاري في الجامع الصحيح ، وإنّ معناه ثابت عنده . (راجع
تعاليق البخاري بقسميها في كتب المصطلح ، فله دره رحمه الله
تعالى) .

ولهذا الموضوع الذي ذكرته آنفاً أمثلة كثيرة ، منها ما أخرج
الإمام البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب المواقيت ، باب رقم
٢٠ ، وعنوانه : باب ذكر العشاء والعتمة ، ومن رآه واسعاً ، ثم
علق حديث أبي هريرة رضي الله عنه إذ قال : قال أبو هريرة ، عن
النبيّ صلى الله عليه وسلم : أثقل الصلاة على المنافقين العشاء
والفجر ، وقال : لو يعلمون ما في العتمة والفجر . قال أبو
عبدالله : والاختيار أن يقول العشاء ، لقوله تعالى : ﴿ ومن بعد
صلاة العشاء ﴾ ، ثم قال : ويذكر عن أبي موسى قال : كنا
نتناوب النبيّ صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء فاعتم بها .

قلت : والشاهد في هذا التعليق بهذه الصيغة التمريرية ، هو لم
يقصد من هذا التمرير أن هذا لم يكن صحيحاً أبداً عنده ولا

حسناً ، وإنما أراد رحمه الله تعالى معنى آخر من هذه الصيغة التمريضية ؛ قال الحافظ في الفتح ٤٦/٢ شارحاً هذا التعليق ، ما نصه : (قوله يُذكر عن أبي موسى) : سيأتي موصولاً عند المصنف مطولاً بعد باب واحد ، وكأنه لم يجزم به لأنه اختصر لفظه . نبّه على ذلك شيخنا أبو الفضل ، وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح ؛ حيث فرق بين الصيغتين . وحاصل الجواب : أن صيغة الجزم تدل على القوة ، وصيغة التمريض لا تدلّ . ثم يبيّن مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته إلى التمريض بأن البخاري قد يفعل ذلك لمعنى غير التضعيف ، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى ، وكذا الاقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه ، وإن كان المصنف يرى الجواز اهـ .

قلت : ومن هنا تدرك أنّ استعمال الإمام البخاري لصيغة التمريض لبعض تعاليقه لم يكن لأجل عدم ثبوتها ، أو ضعفها ضعفاً شديداً ، وإنما يُريد معنى آخر ، كما هنا في اللباس في إirاده هذا التعليق بصيغة التمريض ؛ إذ قال : ويُروى فيه عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . ومع علمه أن الحديث مروى بسند صحيح عنده عن أنس رضي الله عنه ، وعن البراء بن عازب رضي الله عنه ، وإنما أشار إلى الاختلاف في سنده كما بيّنت الآن نقلاً عن الحافظ ابن حجر في الفتح وفي تعليقه التعليق .

وما أعتقد أنك تفهم - أيها الأخ الكريم - هذه العلوم الإسنادية
بهذه الكيفية العلمية الدقيقة التي نقلها الحافظ في الفتح عن
المعاصرين ، وعن غيرهم بما يتعلق بمناديل سعد بن معاذ في الجنة ،
والذي ذكرته في السيرة الصحيحة ((المزعومة)) ، بتلك الكيفية
الفاصلة المبتورة البعيدة عن العلم والصواب ، والحق والإنصاف .
ومن هنا كان عملك هذا قبيحاً وشنيعاً من أوله إلى آخره ، كما
سوف ترى تفاصيل هذا الموضوع بالدقة بالنقل عن السلف رحمهم
الله تعالى .

فلا بُدّ لك أن تعترف بأخطائك الخطيرة والجسيمة في هذا الباب
المهم الخطير ، الذي أنت بعيد عنه كلّ البعد ، والله أعلم .

(عودة إلى أخطاء الدكتور أكرم ضياء العمرى)

ومن هنا ندرك تماماً أنّ الأخ الدكتور قد ارتكب الأخطاء الكثيرة في كتابه هذا إسناداً وامتناً ، مع استعماله أسلوبه الخاص بالمعنى البعيد الناقص الذي لا يوفي حق المعنى الموجود في صيغ السيرة النبوية الشريفة لفظاً على السنة هؤلاء الأبرار الأخيار من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رحمهم الله .

ونقل المعنى إذا كان صاحبه يستطيع ذلك لقوة بلاغته وفصاحته بحيث لا يختل المعنى الموجود بألفاظ السيرة أو السنة النبوية الشريفة على صاحبها الصلاة والسلام ، فلا بأس عند بعض المحدثين ، مع الشروط المذكورة في كتب مصطلح الحديث ، ثمّ يكون هذا المعبر مطّلعاً تمام الاطلاع على جميع الزيادات المروية بأسانيد جيدة ، مع أصل الحديث ، فإذا لم يكن أهلاً لهذا ، فحرامٌ عليه أن يصنع هذا الصنيع الذي أقدم عليه الأخ الدكتور أكرم العمرى .

وأما عزوه إلى بعض المصادر ؛ كسيرة ابن هشام ، ثم حكمه على الإسناد الموجود فيها بالحسن ، بل وبالصحة أحياناً ، فقد كان في غير موضعه ، كما شاهدت ص ٣٧٠/٢ ، في رقم (٤) في الهامش ؛ إذ قال : سيرة ابن هشام بإسناد صحيح .
وص ٥٣٤/٢ ، في رقم (٥) في الهامش ؛ إذ قال : سيرة ابن هشام

بإسناد حسن ، ومع هذا الإسناد بالذات والنص رواه الإمام أحمد في مسنده ٢٣٨/٣ ؛ إذ قال راوي المسند القطيعي : (حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا يعقوب ، ثنا أبي ، عن ابن إسحاق ، قال : حدثني عاصم بن عمر بن قتادة ، عن أنس بن مالك قال : رأيت قباء أكيدر حين قدم به على رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل المسلمون يلمسونه بأيديهم ويتعجبون منه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أتعجبون من هذا" ؟ فوالذي نفس محمد بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا) .. الحديث ، اهـ .

قلت : وكان الواجب عليّ بمكة في عام ١٣٩١ هـ أن أعزو هذا الحديث إلى مسند الإمام أحمد ، ولكني قد أخطأت خطأ فاحشاً قبيحاً ، ومع أنني عزوته إلى البخاري في الصحيح ، وكذا مسلم ، والترمذي في جامعه ، ولكني كنت جديداً في هذا العمل ، فلا ألام ، وسوف أعيد النظر إن شاء الله في رسالتي المذكورة وأصلحها مرة ثانية بالدقة والتمحيص ، مع تغيير شكل الرسالة إلى الأحسن ، تحت أبواب مناسبة ، ثم الفصول .

فعلى الأخ الكريم الدكتور أكرم أن يعيد النظر الدقيق في جميع كتبه التي جمعها عن طريق الأحاسيس والمشاعر والارتجال لكي تكون صالحة للاستفادة منها ، ومن تلك الكتب : المعرفة والتاريخ للفسوي ، وتاريخ خليفة بن خياط ، وطبقاته ، وغيرها ، فإنها

كتب قيمة نافعة ، فلا بد من إعادة النظر العلمي وإصلاحها في ضوء القواعد المضبوطة لدى أهلها ، وليس عليه أن يغضب على هذا المسكين الفقير إلى عفو الله تعالى لإظهار هذه الملاحظات في كتبه .

(الإمام الذهبي ينتقد الحاكم في عدة مواضع)

ولقد سبقني الإمام الحافظ أبو عبد الله الذهبي إلى مثل هذا الانتقاد في حق الإمام أبي عبد الله الحاكم في كتابه المستدرک في مئات من المواضع ، ومنها موضع ٦١٧/٢ ، وكان الحاكم رحمه الله تعالى قد أخرج حديث أنس رضي الله عنه في لقاء النبي ﷺ مع أخيه إلياس عليه الصلاة والسلام في غزوة تبوك بديار ثمود ، بسياق طويل جداً . (راجع الذهب المسبوك ص ٣٤٣-٣٤٥) ، وفي إسناده يزيد بن يزيد البلوي ، وكان الحاكم قد حكم على إسناده بالصحة ، ومما قال في إسناده : صحيح على شرط الشيخين . وقد عقب عليه الإمام الذهبي بقوله : قلت : بل موضوع ، قبح الله من وضعه ، وما كنت أحسب ولا أجوز على أن الجهل قد بلغ بالحاكم إلى أن يصحح هذا الإسناد ! وفي إسناده يزيد بن يزيد البلوي ، وهو كذاب وضاع ؟ .

وقال الحافظ في اللسان ٦/٢٩٥-٢٩٦ زيادة على ما قاله الذهبي : وهذا الحديث مما افتراه يزيد البلوي . اهـ .

قلت : هكذا تجد انتقاد الإمام الذهبي على الحاكم صاحب المستدرک ، ثم يقول الذهبي في حقه (في تذكرة الحفاظ رقم الترجمة ٩٦٢ ، ص ١٠٣٩-١٠٤٥ ، ج ٣) : الحافظ الكبير ، إمام

المحدثين ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع ، صاحب التصانيف . ثم ذكر مولده في عام ٣٢١ هـ ، ثم ذكر شيوخه الذين بلغوا ألفي شيخ أو نحو ذلك ، ثم ذكر من رروا عنه ، ثم بجدّه وعظم شأنه ، ومنزلته العلمية بإطنا ب كبير ، وإسهاب مفيد ، ثم قال : قال عبدالغافر بن إسماعيل : أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره ، العارف به حقّ معرفته . ثم ذكره ، ثم قال الإمام الذهبي نقلاً عن معاصريه : وافق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء ؛ من تخرّيج الصحيحين ، والعلل ، والتراجم ، والأبواب ، والشيوخ ، ثم المجموعات ؛ مثل معرفة علوم الحديث ، ومستدرك الصحيحين ، وتاريخ نيسابور ، وكتاب مزكي الأخبار ، والمدخل إلى علم الصحيح ، وكتاب الإكليل .. ثم ذكر كتبه الأخرى . ثم قال الإمام الذهبي : ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه ، ويحكون أن مقامي عصره مثل الصعلوكي والإمام ابن فورك وسائر الأئمة يقدّمونه على أنفسهم ، ويراعون حق فضله ، ويعرفون له من الحرمة الأكيدة .. ثم أطنب في تعظيمه ، وقال : هذه جمل يسيرة ، وهو غيظ من فيض سيره وأحواله ، ومن تأمل كلامه في تصانيفه ، وتصرفه في أماليه ، ونظره في طرق الحديث أذعن بفضله ، واعترف له بالمزية على من تقدمه ، وإتباعه من بعده ، وتعجيزه اللاحقين عن بلوغ شأوه . عاش حميداً ، ولم يخلف في وقته مثله . اهـ .

قلت : هكذا ترى الإمام الذهبي يعجده ويعظم شأنه هنا في تذكرة الحفاظ نقلاً عن المعاصرين . وأما نقده والكلام عليه في حالة الخطأ ، فيثور عليه الإمام الذهبي ثورة عارمة ، ويتكلم عليه بكلام شديد ، ويصفه بالجهل والغباوة في مواضع كثيرة في تلخيصه . وهذا مما لا عيب فيه .

ولذا يجب على أخي الكريم الدكتور أكرم رعاه الله تعالى ووفقه لكل خير أن يقبل عذري ، وإن كانت له منزلة كبيرة ، فإنني قد تحمّلت أيضاً لما قدّم تقريراً جائراً عن رسالتي [ابن قدامة المقدسي وتخرّيج أحاديث كتابه الكافي] ، والتقرير قد أطلعني عليه سماحة والدنا الشيخ عبدالرزاق العفيفي رحمه الله تعالى ، وأرسل إليّ صورة منه ، وهو في سبع صفحات ، وفيه اللحن الشديد الذي صدر عن أخي الكريم . وقد وصف فيه أسلوبه بالركاكة ، وكذا تعرّض لموضوع اللحية الطويلة التي أعفاها الإمام ابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى ، وغير ذلك من الأمور الكثيرة التي اجتهد فيها أخي العزيز فأخطأ . ومع ذلك له الأجر الواحد إن شاء الله تعالى .

ثم عفوت عنه في الدنيا والآخرة ، مع دعائي له بالعودة الحميدة إلى الحق والصواب في جميع أعماله في الدين والدنيا ، وأن يغفر الله تعالى لي ، وله ، ولوالديه ، وشيوخه ، وكلّ من أحسن إليه .

هذا ما تيسّر لي كتابته في هذه العجالة .
وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله محمد ، وعلى آله
وصحبه أجمعين .

وكتب ذالكم :

العبد الفقير إلى عفو الله تعالى :

عبدالقادر بن حبيب الله السندي

نزىل المدينة المنورة

في ١٢/١/١٤١٦ هـ

فهرس المواضس

الصفحة	الموضوع
٥	كلمة لا بد منها
١٠	الفرق بين السيرة والسنة
١٤	سبب على الأخ الدكتور أكرم أن يعيد النظر في هذا الكتاب
١٧	العبد الفقير إلى الله تعالى قد قدم دراسة في غزوة تبوك
٢٠	تعال معي قليلا
٢٤	تعال معي مرة أخرى
٢٧	النظر الدقيق في كتب التراجم والسير والتاريخ
٢٩	شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يستعمل الإسناد في عصره
٣٢	ترجمة كمال المراغي
٣٦	بعد ظهور الفلسفة الطاغية المادية حلت النكبات
٣٩	نقض حكاية وإفسادها وعدم ثبوتها في حق الفسوي رحمه الله تعالى
	

فهرس المواضس

الصفحة	الموضوع
٤٤	نقض ونقد كتاب السيرة النبوية الصحيحة ((المزعومة))
٥٢	ما فائدة دراسة السيرة النبوية ؟
٥٦	عودة إلى موضوع رعي الغنم
٦٠	عودة إلى الملاحظات على الكتاب
٧٠	عودة إلى بعض ما فات الأخ الدكتور أكرم ذكره
٧٤	من صفات النبي ﷺ قبل البعثة
٧٧	نقد رأي الدكتور أكرم في بعض ما زعم
٨٧	وبعد ظهور الفلسفة اليونانية اختل هذا النظام
٩٢	تفكير العدو فيما بعد في إيجاد هذا السلاح الفتاك
٩٥	انموذج آخر أخطأ فيه الدكتور أكرم
٩٧	ربما الأخ الدكتور أكرم قلدني
١٠٠	أخطاء أخرى ارتكبها الأخ الكريم
	

فهرس المواضبع

الصفحة	الموضوع
١٠٣	تعال معي أرك هذه المواضبع في البخاري لهذا النص العظيم
١١٧	عودة إلى أخطاء الدكتور أكرم
١٢٠	الإمام الذهبي ينتقد الحاكم في عدة مواضبع
❁❁❁❁❁❁❁	❁❁❁❁❁❁❁